

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني

إعــداد الطــالــب

عبد الحميد سالم الدوحاني

إشراف

الدكتورة ولاء الصرايرة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبــات الحصول على درجــة الماجســتير في علــم الاجتمــاع/ تخصــص علــم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015

تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني   عبد الحميد سالم الدوحاني   جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرِّسالة الجامعيّة

لا تُعبِّر بالضّرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبد الحميد سالم الدوحاني الموسومة بـ:

تأثير العمالة الوافده على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العماني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة في **ماجستير علم الجريمة**.

القسم: علم الاجتماع.

	التاريخ	التوقيع	
مشرفاً ورئيسا	٢٠١٥/١١/٤		د.ولاء عبد الفتاح الصرايرة
عضواً	٢٠١٥/١١/٤		د. مراد عبدالله المواجدة
عضواً	٢٠١٥/١١/٤		د. رافع عارف الخريشا
عضواً	٢٠١٥/١١/٤		د. عبدالله سالم الدراوشة

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين، وإلى إخواني وأخواتي جميعاً، وإلى قبيلة الدوحاني الأفاضل، وإلى جميع من ساعد وساهم في انجاز هذا العمل.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع،،،،

عبد الحميد سالم الدوحاني

الشكر والتقدير

أتوجه بالحمد والشكر لله على نعمه وفضله، وبعد أن منَّ الله سبحانه وتعالى علي بإنجاز هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى الدكتورة ولاء الصرايرة على ما قدمته لي من عون ومساندة في مراحل الإعداد، والجهد الكبير الذي بذلته لإنجاز هذه الأطروحة، الذي كان لدعمها وتوجيهاتها الدور الكبير لإخراج هذه الرسالة في أجسن صورة.

وأتقدَّم بجزيل الشُّكر إلى جامعة مؤتة ممثلةً بكافة كوادرها التي منحتني فرصة الاستزادة من العلم.

ويُشرفني أن أتقدَّم بجزيل الشُّكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة الرِّسالة وتحمُّلهم عناء قراءتها ومراجعتها وإثرائها بملاحظاتهم القيِّمة.

والشكر لجميع من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق،،،،

عبد الحميد سالم الدوحاني

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني

عبد الحميد الدوحاني

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف عن مدى تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، والتعرف على حجم العمالة الوافدة وحجم الجرائم المرتكبة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية، والتعرف أيضا على أكثر قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، تم تطوير استبانة تكونت من (46) فقرة توزعت على (5) مجالات رئيسة، وتم التحقق من مؤشرات صدقها وثباتها. وتكونت عينة الدراسة من (153) عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات العُمانية للسنة الدراسية (2014-2015م) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الحصصية من مجتمع الدراسة، وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للعمالة الوافدة على زيادة ارتكاب الجرائم في المجتمع العماني، وأن من أكثر الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة هي جرائم السرقة، والاحتيال، والسطو المسلح، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تبعاً لمتغير الجنس لجميع مجالات أداة الدراسة، ووجود فروق في مجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة" تبعاً لمتغير العمر، وكانت الفروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 25 سنة).

وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب وتعليم كادر وطني قادر على العمل في الوظائف الهامة، الإدارية والفنية الهامة، ذات العائد المادي والقيادي، وتأهيل العُمانيين للعمل فيها، والتقليل من استقدام العمالة غير المسلمة، والتعويض عنهم باستقدام العمالة المسلمة مع الانتقاء والاختيار للعناصر الجيدة، وتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لتقديم برامج تثقيفية لتثقيف الوافدين بثقافة المجتمع العماني الذي يعيشون فيه مع تحديد المسموح به والممنوع من الممارسات.

Abstract

The Impact of Expats on the Increase in Crime Rates in the Omani Society

Abdul Hamid Aldohani

Mu'tah University, 2015

The study aimed at identifying the extent of expats impact on the increase in crime rates in the Omani society, and to identify the size of the expatriate labor and the magnitude of the crimes committed in the Sultanate of Oman from the viewpoint of faculty members in the Omani universities, and also to identify the sectors that need to employ high percentage of foreign labors in Omani society, to achieve the objectives of the study the study was based upon the social survey method, a questionnaire consisted of (46) items distributed on a(5) key areas was developed, validity and reliability indicators were verified . The study sample consisted of 153 faculty members of the teaching staff in the Omani universities for the academic year (2014-2015m), chosen randomly using share random method, the study processed the obtained field data statistically, using the statistical program of social sciences, SPSS. The study found a range of results including: the existence of the a statistically significant impact at the significance level (0.05) for foreign workers on the increase in committed crimes in the Omani society, among the crimes committed by expats are crimes of theft, fraud, armed robbery, the results showed no significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) depending on the sex variable for all the areas of the study tool, and the existence of differences in the area of "the extent of need for foreign labor in various sectors," according to age variable, the differences were in favor of the age group (less than 25 years).

The study recommended the need for rehabilitation, training, and educating a national staff able to work in the important administrative, and technical jobs, which are of a materialistic, and leading nature, and rehabilitation of Omanis to work for such positions, the study further recommended reducing non-Muslim workers, and compensating them with good elements of Muslim labors, and employing communication media to provide educational programs to educate expatriate community with the Omani culture where they live, taking in consideration allowable and prohibited practices.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي انتعاشاً اقتصادياً من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعود هذا الانتعاش الاقتصادي لعدة عوامل، من أهمها: زيادة الثروة النفطية، والطفرة في ارتفاع أسعار النفط، والزيادة في أعداد السكان، وخطط التنمية الطموحة والكبيرة التي تبنتها دول الخليج العربي، وقد تتطلب ذلك زيادة في الطلب على العمالة الوافدة التي تم استقدامها بأعداد كبيرة من مختلف أنحاء العالم ومن مختلف التخصصات (المشهداني، 2013).

وتعد العمالة الوافدة من المتطلبات الضرورية التي ترافق وجودها مع ما يشهده مجتمع دول الخليج العربي من تقدم ونمو في جميع مناحي الحياة وبشكل خاص في جانبها الاقتصادي. وأصبحت العمالة الوافدة في دول الخليج العربي من القضايا المعقدة التي تتشابك مع ظروف هذه المجتمعات في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وكان للزيادة في عائدات النفط مع بداية سبعينات القرن العشرين دور كبير في الشروع في إعداد خطط اقتصادية طموحة. وكنتيجة لقلة عدد السكان وندرة الكوادر والحاجة إلى الأيدي العاملة أزداد الطلب على العمالة الوافدة لكافة المهن خاصة تلك التي لا تحتاج للأيدي الماهرة، وبرزت الحاجة إلى جلب الأيدي العاملة الأجنبية لاستخدامها في تنفيذ مشاريع التنمية المختلفة، خاصة من دول جنوب شرق آسيا كالهند والباكستان (العامري، 2008).

وقد شهد المجتمع العُماني كغيره من دول الخليج العربي منذ بداية السبعينات في القرن الماضي تغيراً اجتماعياً واقتصاديا كبيراً، كان له الأثر الملموس على تغيير التركيبة السكانية من حيث ارتفاع متوسط دخل الفرد وارتفاع مستوى التعليم، وارتفاع معدل الهجرة من الأرياف والبوادي إلى المدن الكبيرة في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى زيادة أعداد العمالة الوافدة وتعدد جنسياتها وثقافتها. حيث شهدت سلطنة عُمان نقلة حضارية كبيرة ونمواً مطرداً في جميع نواحي الحياة الاقتصادية

والاجتماعية، وكان من الضروري أن تستعين البلاد بالقوى العاملة الوافدة إلى جانب القوى العاملة العُمانية غير الكافية وغير المؤهلة أو المدربة أو القادرة على العمل في هذه المجالات لتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي تتضمنها خطط التنمية الخمسية المتوالية.

وقد أدت السياسات الحكومية المتعلقة باستقدام العمالة الوافدة والحاجة الماسة لها للعمل في القطاعات التنموية إلى زيادة أعدادها بشكل كبير، حيث توفر وزارة القوى العاملة في سلطنة عُمان المرونة بالترخيص باستقدام القوى العاملة الوافدة إلى السلطنة للقطاعات التي تعاني من عدم وجود قوى عاملة وطنية كافية للعمل بتلك القطاعات، حيث أن القوى العاملة الوافدة في سلطنة عُمان تعمل في شتى القطاعات الاقتصادية ويتمركز وجود القوى العاملة غير الماهرة وشبه الماهرة في قطاع المقاولات والذي يمثل ما نسبته 32.5% من مجموع القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص (وزارة الاقتصاد الوطني، 2006).

وقد اتبعت سلطنة عُمان إستراتيجية حديثة اعتمدت فيها على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من خلال تخفيض معدل النمو السكاني الحالي للوصول به إلى أقل من 3% وذلك من خلال التوعية وليس الإجبار، ونشر وتشجيع ورعاية المعرفة وتطوير التعليم وإتاحته للجميع، وإيجاد فرص التوظيف في القطاع العام والخاص للعمانيين وتدريبهم وتأهليهم بما يتناسب احتياجات سوق العمل من خلال إحلال العمالة الوافدة بعمالة عمانية ذات كفاءة عالية ورفع نسبة مساهمة المرأة العُمانية بشكل خاص، وإيجاد فرص عمل للعمانيين لتفادي حدوث البطالة فيما بينهم (المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات، 2015).

وحول الآثار الاجتماعية التي ترافق العمالة الوافدة وتؤثر على المجتمع العُماني، فإن العمالة الوافدة قد جلبت معها عاداتها وتقاليدها وثقافاتها المختلفة عن عادات وتقاليد المجتمع العُماني، كما نقل بعضهم أنماطا من السلوكيات المنحرفة والجرائم لم تكن موجود في السلطنة في السابق، بالإضافة إلى تأثر الهوية العربية والتقاليد الإسلامية وكذلك التأثير على نشأت الأطفال بسبب رعاية المربيات الآسيويات لهم. مما أسهم ذلك في زيادة معدلات الجريمة المرتكبة في السلطنة من

قبل العمالة الوافدة، ولقد كشفت الإحصائيات الحديثة الصادرة عن الدوائر الأمنية في سلطنة عُمان إلى ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة الأسيوية والإفريقية، حيث أوضحت بيانات شرطة عُمان السلطانية بأن 63% من الجناة عام 2012 هم من الوافدون، وبلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة نحو 9234 جريمة (شرطة عُمان السلطانية، 2014)، وقد تنوعت الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة من حيث النوع والكم حيث تتركز معظم هذه الجرائم في تعاطي المخدرات والجرائم الأخلاقية والسرقات والقتل والسحر والشعوذة وغيرها من الجرائم، وكل هذه الجرائم يكون الهدف الأساسي لها هو الدافع المادي (الزبدي، 2014).

إن أكبر دليل على كون مشكلة العمالة الوافدة خطرًا يهدد الأمن المجتمعي في سلطنة عُمان هو أن السلطنة أصبحت تعتمد بشكل كبير في تنفيذ خططها الإستراتيجية والتنموية على الكم الهائل من العمالة الوافدة، وقد أدت زيادة أعداد العمالة الوافدة والاعتماد عليها في كثير من المجالات إلى خلخلة التركيبة السكانية والاستقرار الأسري والتأثير على القيم والمعتقدات، وإلى نشر الأفكار المنحرفة والمتطرفة بين الشباب، والغزو الفكري والتأثير على الهوية الثقافية، واللغة، وتغيير بعض العادات والقيم لدى النشء، وزيادة الاتكالية، والتهاون من قبل الأسر في تربية الأطفال، ومحاكاة الوافدين في لباسهم وأساليب حياتهم (الشرياني، 2002).

وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على تأثير العمالة الوافدة علة تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية في سلطنة عُمان.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعدُّ جرائم الوافدين من المشكلات الكبيرة التي تواجه سلطنة عُمان، حيث أصبحت من القضايا المحورية التي تسترعي البحث والتخطيط العلمي والاستراتيجي ووضع السياسات الأمنية الدقيقة لمواجهتها، وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً واضحاً على مستوى السلطنة بقضية جرائم الوافدين بعد أن تفاقمت وتزايدت

معدلاتها مما انعكس بدوره على أفراد المجتمع العُماني وشعورهم بالأمن. وإن كان الأمن بمفهومه الشامل لا يختص بجانب من جوانب الحياة، لذا فإن أبعاد الأمن تتعدد بتعدد مجالات الحياة الإنسانية، نجد أن هنالك عوامل متعددة تؤثر على الأمن المجتمعي في السلطنة، من أهمها التغير الاجتماعي، ودخول عناصر غريبة إلى المجتمع بسبب الهجرة الخارجية وهو ما حاصل مع مجتمع الوافدين الذي سبب في وجود أنماط متعددة من الجرائم: (الحوادث الأخلاقية، جرائم الاعتداء على الأموال، جرائم الاعتداء على النفس، حوادث جنائية متنوعة مثل الهروب والتزوير والنصب والاحتيال وغيرها).

بالرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته سلطنة عُمان في حجم ونوعية العمالة الوطنية وارتفاع مستوى مهارتها وكفاءتها، إلا أن السلطنة ما زالت تعتمد على العمالة الوافدة بشكل كبير أدى إلى زيادة أعدادها بشكل كبير واستقرار العديد منهم، مؤديا إلى حدوث تغيير في التركيبة السكانية؛ إضافة إلى حدوث العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى ذلك الى توفير مناخ مناسب لبعض الأفراد من العمالة الوافدة للقيام بأعمال منحرفة وارتكاب جرائم تمس أمن المجتمع في سلطنة عُمان.

إن أبرز دليل على كون مشكلة العمالة الوافدة خطرًا على الأمن المجتمعي في سلطنة عُمان هو أن السلطنة أصبحت عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية وتنفيذ خططها الإستراتيجية والتنموية إلا بهذا الكم الهائل من الوافدين والخبراء الأجانب، الذين لا يتم إجراء عمليات فرز وتنقية لهم لاستبعاد العمالة الزائدة وغير الماهرة أو المؤهلة، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية أو الأسرية، التي يجب أن يضطلع بها مواطنو الدولة لا الوافدون، فالقضية ليست في استقدام الكوادر والخبرات للنهوض بعملية التنمية وتحمل أعبائها في دولة ما، إنما هي في استمرار هذه الاعتمادية لعقود طويلة حتى صارت أمراً واقعًا رغم خطورتها الشديدة.

ولما للعمالة الوافدة من مخاطر اجتماعية واقتصادية وأمنية نجمت عن التدفق الكبير للوافدين، وهو ما أثبتته دراسات عديدة أوضحت ذلك، مثل دراسة (المشهداني، 2013)، ودراسة (نجم، 2002). وخاصة فيما يتعلق بزيادة معدل

الجرائم وتنوع أشكالها، وكون هذه الجرائم منسوبة إلى الوافدين في معظمها، فضلاً عن تنامي جرائم الاتجار بالبشر وتصاعدها؛ بسبب سوء أوضاع هؤلاء الوافدين.

ونظرا لانتشار العمالة الوافدة في معظم قطاعات المجتمع العُماني، ولما لهذه العمالة من تنوع في ثقافاتها وأنماط حياتها ودياناتها، فإن المجتمع في سلطنة عُمان يشهد مشاكل أمنية، تتمحور في زيادة أعداد وأنماط الجريمة في المجتمع العُماني، حيث أوضح الإحصاءات الأمنية الحديثة أن العمالة الوافدة قد أثرت على التغير في التركيبة السكانية مما ساهم في زيادة أعداد الجرائم المجتمع العُماني، حيث بلغت نسبة الوافدين خلال العام 2013 ما يقارب 44% من حكم السكان، وصاحب ذلك انخفاض في نسبة المواليد العُمانيين، كما أن تأثر الأسرة العُمانية بالمحيط الداخلي والخارجي وعادات وتقاليد الوافدين ساهم في التفكك الاجتماعي بالمجتمع، وكذلك تأثر الأطفال بالمربيات الوافدات واكتسابهم سلوكيات سلبية تتنافى مع العادات والتقاليد العُمانية، حيث كشف التقارير الأمنية أن العمالة الوافدة قد ساهمت في ظهور أشكال جديدة من الجرائم وهي الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية وهي جرائم معقدة جدا ويصعب الوصول إلى الجاني فيها، والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، وقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، ومفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر، بل يتفاوت المجتمع الواحد من فترة لأخرى، ومرد هذا التفاوت والاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع، وإلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها ولذا فإن هذه الدراسة تركز على المشكلات الأمنية والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن في المجتمع، مع التركيز على المشكلات الأمنية المتربية من العمالة الوافدة.

وعليه، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور بشكل رئيس في محاولـــة التعــرف على مدى تأثير تزايد العمالة الوافدة على زيادة معدلات الجريمـــة فـــي المجتمـــع العُماني.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير تزايد العمالة الوافدة في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العُماني؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية نحو حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان؟

(2) ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية نحو حجم معدلات الجريمة في سلطنة عُمان؟

(3) ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية نحو أكثر قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني؟

(4) ما تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية نحو أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني؟

(5) ما أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

(6) هل يوجد فروق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة: "حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" باختلاف متغير الجنس؟

(7) هل يوجد فروق، بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة: "حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع

الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" باختلاف متغير العمر؟

(8) هل يوجد فروق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة: "حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية؟

(9) هل يوجد فروق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة: "حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" باختلاف متغير الخبرة؟

4.1 أهمية الدراسة:

تشكل دراسة تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمعات بشكل عام وفي المجتمع العُماني بشكل خاص أهمية كبرى، تبرز أهمية هذه الدراسة من حيث تناولها لموضوع هام في المجتمع العُماني، حيث تعد زيادة أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان والاعتماد عليها من المشكلات المتداخلة والمعقدة التي تتشابك مع ظروف المجتمع العُماني والتي تهدد الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في السلطنة، وتتضح أهمية الدراسة العلمية والعملية فيما يلي:

أولاً: الأهمية على المستوى العلمي

تتلخص الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الآتي:

1- إن التفسير العلمي لأثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني يقلل كثيراً من الاعتماد على البحوث والدراسات التي أجريت في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية لسلطنة عُمان.

2- تسهم هذه الدراسة في الكشف عن المشكلات الأمنية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن زيادة أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان، والعوامل التي ساهمت في بروزها؛ من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، والمساهمة في الحد من سلبياتها على المجتمع العُماني.

3- إن التفسير العلمي لمشكلات العمالة الوافدة في سلطنة عُمان هو أمر يستحق البحث والدراسة؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، في سلطنة عُمان، حيث إن معظم الدراسات السابقة قد تناولت الجريمة في المجتمع العُماني بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بالعمالة الوافدة في سلطنة عُمان قليلة، وعليه تأتي هذه الدراسة لتغطية جزء من الفراغ في الأدب النظري على المستوى المحلي، أم على المستوى الإقليمي، وللقيام بدراسات مماثلة تثري المكتبة في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد الدراسة - بما تقدمه من تصور علمي عن جرائم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان- في معالجة مشكلات أمنية واجتماعية على درجة كبيرة من الخطورة في المجتمع العُماني.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات ذات العلاقة عن المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان، والتعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في معرفة المشكلات المترتبة عن زيادة العمالة الوافدة في سلطنة عُمان، للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

5.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى:

1. التعرف على حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
2. التعرف على معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
3. التعرف على أبرز قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
4. التعرف على أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
5. التعرف على أثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
6. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة (حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني) باختلاف متغير الجنس.
7. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة (حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني) باختلاف متغير العمر.
8. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة (حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني) باختلاف متغير الرتبة الأكاديمية؟

9. الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية نحو محاور الدراسة (حجم العمالة الوافدة، معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة، أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني، وأثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني) باختلاف متغير الخبرة؟

6.1 مصطلحات الدراسة النظرية والتعريفات الإجرائية:

اعتمدت الدراسة المفاهيم النظرية والإجرائية التالية:

العمالة الوافدة:

يطلق مصطلح العمالة على كل من يزاول عملا معينا سواء كان ذلك العمل مهنيا أو حرفيا، والعمالة هي جمع عمال، ومفردها عامل، والعامل " هو كل من ارتبط بعقد معين بصرف النظر عن نوع المهنة التي يزاولها" (ابن منظور، 1990).

والوافد بصفة عامة هو ذلك الشخص الذي ينتقل من دولة إلى دولة أخرى لغرض معين سواء كان قدومه إلى تلك الدولة بقصد العمل أو الزيارة أو السياحية أو غير ذلك (الزهراني، 1433هـ). ويعتبر ارتباط الشخص بعقد عمل شرطاً أساسياً لمنحه إذن الإقامة واعتباره عاملاً بصورة مشروعة في البلد المضيف(الطويرشي، 2010).

والعامل الوافد كما جاء في نظام العمل في سلطنة عُمان هو كل شخص غير عُماني يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إرادته وإشرافه مقابل أجر معين. ويقصد بالعمالة الوافدة إجرائيا في هذه الدراسة الأفراد سواء أكانوا (ذكوراً أو إناثاً) القادمين لسلطنة عُمان بقصد العمل، والذين دخلوا الأراضي العُمانية بطريقة نظامية، أي بتأشيرة دخول نظامية، ووفق أحكام قانون الإقامة.

الجريمة:

التعريف العلمي:

الجريمة مشتقة من الجرم وهو الاعتداء على مصلحة أو حق يحميه الشرع أو النظام (القانون)، وقد ورد لها ذكر في القرآن الكريم في عدد من الآيات نورد منها قوله جل من قائل: **(** قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ **)** (سورة الأنعام، آية 11)، والقرآن الكريم أورد السلوك الإنساني المنحرف عن الطريق القويم وهو الإجرام في قواعد مبينة الجرم والعقاب بالنسبة للحدود والقصاص والديات وما عدا ذلك من الجرائم التعزيرية، فإنَّ ولي الأمر يقوم بسن الأنظمة المحددة للجرائم وعقوباتها وفق مقتضيات الصالح العام التي تحمي الإنسان في المجتمع (العيسى، 2006).

التعريف الإجرائي:

يقصد **بالجريمة إجرائياً** في هذه الدراسة أي نوع من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية والمعايير والقيم الأخلاقية في المجتمع، والتي تكون مرتكبة من قبل العمالة الوافدة في سلطنة عُمان. وهي كل الأفعال الجرمية التي تصدر من قبل العمالة الوافدة ولها أثارها السلبية على المجتمع العُماني.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تعدُّ العمالة الوافدة من المشكلات الاجتماعية المعقدة التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على أمن المجتمعات الخليجية، وعلى الرغم من أن العمالة الوافدة موجودة تقريباً في معظم دول العالم، إلا أنها اكتسبت أهمية خاصة في منطقة الخليج العربي، حيث كانت العمالة الوافدة إحدى نتائج النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته دول الخليج العربي، حيث تطلبت عمليات التنمية الشاملة وتنفيذ الخطط التنموية في دول الخليج العربي أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، إلا أن طبيعة هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الخليج في ظل اقتصاديات ريعية معتمدة على إيرادات بيع النفط الخام وحدها، وفي ظل شيوع القيم الاجتماعية السلبية تجاه العمل وترسيخ النزعات الاستهلاكية في صفوف المواطنين، أدى إلى تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة بشكل أكبر، وتهميش دور العمالة الوطنية في القطاعات الإنتاجية والتنموية، والتي تركزت إلى حد كبير في الوظائف الحكومية الأكثر راحة وأمناً من الناحية الوظيفية (السلطان، 2014).

الإجراءات الحكومية لضبط العمالة الوافدة في سلطنة عمان:

أدركت سلطنة عُمان أهمية معالجة قضية العمالة الوافدة، ليس بسبب خرقها لقانون الجزاء العُماني أو قانون العمل فحسب، بل لتعديها مبادئ الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للدولة، بالإضافة إلى تأثيرها على الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع العُماني، فقد أصدرت السلطنة مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تنظم استقدام العمالة الوافدة، والتي تحدد الوظائف والأعمال الخاصة بالعمالة الوافدة، جنبا إلى جنب مع تشريع قوانين خاصة لحماية العمالة الوافدة من الاستغلال، مثل قانونً مكافحة الاتجار بالبشر عام 2008م، وإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (الغيلاني، 2013). كما بذلت الجهات المعنية في سلطنة عُمان جهوداً حثيثة لتنظيم العمالة الوافدة من خلال تعديل القوانين والنظم والإجراءات في الدولة والتي

تراعي حقوق العمالة الوافدة، والالتزام بالاتفاقيات الدولية والتعاون الإقليمي والدولي. ووضعت خطط لمواجهة هذا التحدي عبر تنسيق الجهود الوطنية، وجمع المعلومات من خلال آلية عمل مناسبة وتحليلها، بغية معرفة اتجاهاتها، بهدف العمل على معالجة جذور المشكلة والسيطرة عليها، وتسليط الضوء على مسؤولية أرباب العمل في حماية العمالة كما قامت السلطنة مؤخراً بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني والتي تعنى بمتابعة وحماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقاً للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية (العتيبي، 2009).

وقد اتخذت السلطنة مجموعة من الإجراءات العملية لضبط عدد العمالة الوافدة، منها:

(1) توطين بعض المهن التي يمكن للعُمانيين العمل فيها، في محاولة لضبط بعض الأعمال التي سيطرت العمالة الوافدة عليها، والتي شهدت عمليات غش واحتيال، مثل أعمال بيع المواد الغذائية حيث تحوّل المواطن العُماني إلى مراقب فقط ليقال أنه مالك للمصلحة أو العمل، بينما الملاك الحقيقيون هم العمال الوافدين.

(2) قامت السلطنة بناءاً على تقارير شرطة عُمان على عدم منح تأشيرة عائلية للعمالة الوافدة التي تقل دخلها الشهري عن 600 ريال عماني (نحو 1500 دولار) وبالتالي منعهم من استقدام عائلتهم للسكن في السلطنة، كما شددت وزارة القوى العاملة على عدم تحويل التأشيرة العائلية إلى تأشيرة عمل.

(3) تصدر وزارة القوى العاملة بين فترة وأخرى مجموعة من الإجراءات لضبط تدفق اليد العاملة الوافدة، منها وقف جلب العمال الأجانب في بعض المهن، حيث أوقفت استقدام عمال الإنشاءات والنظافة لمدة ستة أشهر، ولكنها اضطرت لاحقاً إلى تنفيذ استثناءات، خصوصاً لأصحاب المشاريع

الصغيرة والمتوسطة التي تعمل الحكومة على الدفع بها دعماً للشباب العُماني.

(4) تقدم الجهات المعنية إحصاءات شبه أسبوعية لعدد العمال الأجانب الذين يُضبطون خلال تسللهم أو الذين يخالفون قانون العمل، كما تعوّل الحكومة على إجراءات لضبط سوق العمل من خلال استكمال الربط الالكتروني مع الجهات الحكومية المختصة بتنظيم سوق العمل والتحول إلى نظام ترخيص باستقدام القوى العاملة الوافدة الكترونياً وعدم التوسع والتعامل مع أصحاب المؤسسات والسجلات التي لا توظف عمالاً محليين.

(5) سعي الحكومة إلى ترسيخ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تشكل البيئة الأكثر حياة للعمال الأجانب، خصوصاً من دول شبه القارة الهندية، مع تصاعد الشكوى من رجال الأعمال العُمانيين الشباب من «لوبيات» آسيوية تمسك بهذه المؤسسات وتتعامل في ما بينها لإضعاف تنافسية المواطن. وفي هذا الصدد فقد عقدت ندوة محورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإشراف الحكومة والقطاع الخاص والمجالس المحلية، خرجت بتوصيات حولتها الحكومة إلى قرارات سارية المفعول ويجب تنفيذها.

(6) قيام الحكومة بتنظيم لقاءات إعلامية دورية موسعة لتوضيح الخطوات المتخذة في مجال دعم الشباب الراغب في الاستفادة من الدعم الحكومي في المجالات الاقتصادية كافة، ودور الجهات الحكومية في تنفيذ المطلوب منها وفق اختصاصها لتسهيل الإجراءات المحفزة للمواطن لتأسيس مشروعه الخاص، علماً أن الحكومة تدفع الراتب الشهري لمدة سنة كاملة لكل شاب يتفرغ لمشروعه. ولكن المشاريع التنموية التي تنفذها السلطنة حالياً، منها المشاريع العملاقة ومشاريع البنية التحتية، تفتح الباب أكثر أمام القوى العاملة الوافدة، بينما تسعى الحكومة إلى الاستفادة القصوى من هذه القوى لمصلحة الاقتصاد الوطني وخفض نسبة هجرة الأموال من دون نتائج إيجابية على حركة التنمية (الربحي، 2014).

حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني:

تشير بيانات الجدول (1) والشكل (1) إلى بأن أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان ترتفع بشكل مستمر، حيث يتضح أن عدد الوافدين في سلطنة عُمان في عام 2003 قد بلغ نحو 559257 وافد، بينما ارتفع عددهم ليصل عام 2013م إلى نحو 1710484 وافد، بزيادة مقدارها 1151227 وافد، ويبين الجدول (1) بأن عدد سكان العُمانيين قد بلغ 1781558 بينما وصل عدد العُمانيون إلى نحو 2159389 وهذا يشير إلى أن هناك زيادة مضطرة في أعداد الوافدين في السلطنة على حساب أعداد السكان العُمانيون في السلطنة.

جدول (1)

تطور أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان في الفترة (2003-2013م)

السنة	عُمانيون	وافدون	المجموع
2003	1781558	559257	2340815
2007	1869447	697700	2567147
2010	1957336	816143	2773479
2013	2159389	1710484	3869873

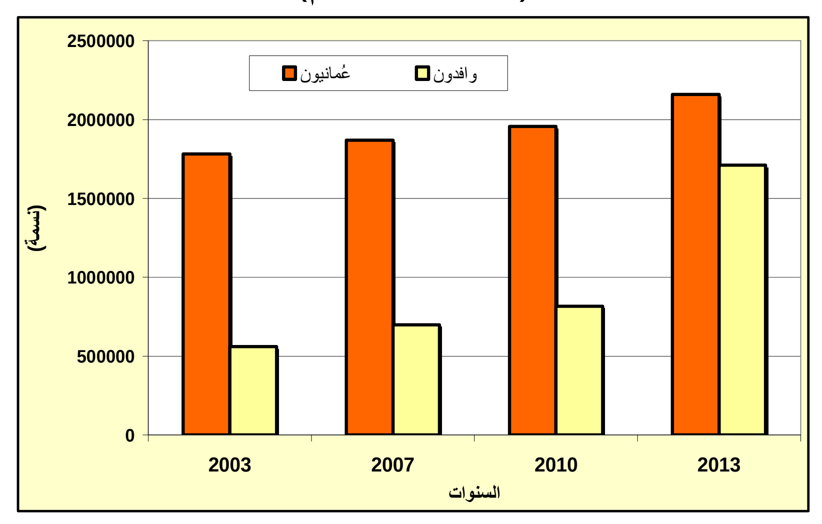
المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء، 2014.

ويبين الشكل (1) والشكل (2) أن نسبة الوافدين تتجاوز 44% من عدد سكان السلطنة البالغ نحو 3869873 نسمة عام 2013م، علماً أن هذه النسبة كانت 23.8% عام 2003 وبلغت ما نسبته 29.43% عام 2010. وتشير هذه الأرقام والنسب بأن هنالك نمو كبير في عدد الوافدين في سلطنة عمان، وفي هذا السياق أشار التقرير الصادر عن شرطة عُمان السلطانية أن التغير في التركيبة السكانية ساهم في زيادة أعداد الجرائم، حيث بلغت نسبة الوافدين خلال العام 2013 ما يقارب 44% وصاحب ذلك انخفاض نسبة المواليد العُمانيين، كما أن تأثر الأسرة العُمانية بالمحيط الداخلي والخارجي وعادات وتقاليد الوافدين ساهم في التفكك الاجتماعي بالمجتمع، وكذلك تأثر الأطفال بالمربيات الوافدات واكتسابهم سلوكيات

سلبية تتنافى مع العادات والتقاليد العُمانية، حيث كشف عن ظهور شكل جديد من الجرائم وهي الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية وهي جرائم معقدة جداً ويصعب الوصول إلى الجاني فيها.

شكل (1)

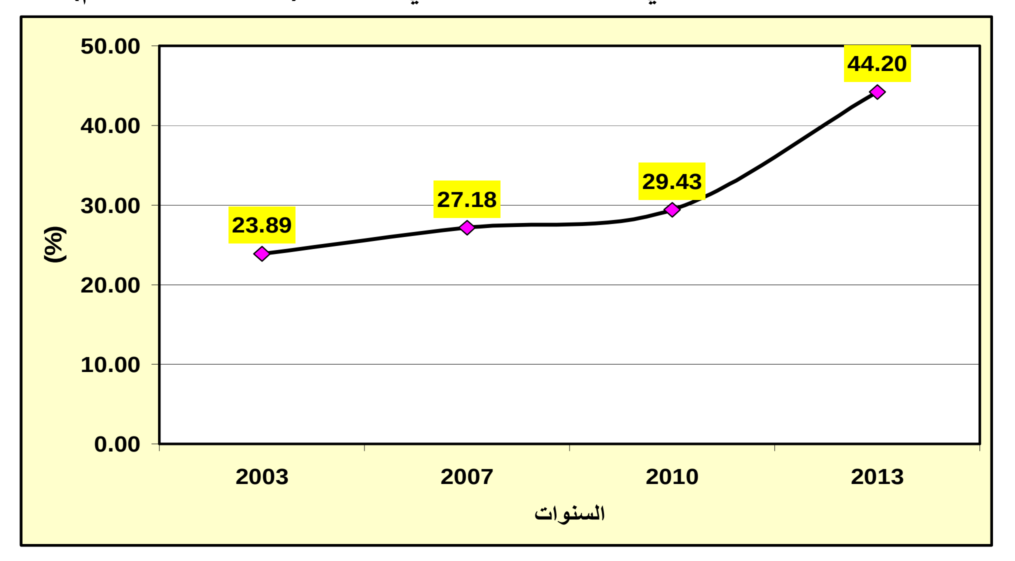
أعداد السكان العُمانيون وأعداد العمالة الوافدة في سلطنة عُمان في الفترة (2003-2013 م)



المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء، 2014.

شكل (2)

نسبة العمالة الوافدة في سلطنة عُمان في الفترة (2003-2013 م)



المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإحصاء، 2014.

ويعود السبب في ارتفاع نسب العمالة الوافدة في سلطنة عُمان إلى انخفاض النمو السكاني بين السكان العُمانيون، والحاجة إلى مزيد من العمالة الوافدة في شتى القطاعات التنموية، وإلى تدني نسبة مشاركة القوة البشرية العُمانية في سوق العمل. وتكمن المشكلة الحقيقية لزيادة العمالة الوافدة في سلطنة عُمان إلى اعتماد السلطنة على هذه العمالة بشكل مكثف وكبير جدا في معظم المجالات والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة، بحيث أصبحت كافة مؤسسات الأعمال والشركات ودوائر الدولة في السلطنة لا تخلو من العمالة الوافدة التي تقوم بكافة الأعمال الفنية والإدارية وغيرها (المطوع، 2012). وهذا يشير إلى أهمية زيادة مشاركة العُمانيون في سوق العمل خاصة فئة الشباب في ظل نمو كبير في أعدادهم وتحسن مستمر في مستوى تأهيلهم، يؤكد الحاجة الى تبني سياسات توطين بديلة تشجع على مشاركة اكبر للقوة البشرية العُمانية في سوق العمل وتحد من الاعتماد على العمالة الوافدة متدنية المهارة (السلطان، 2014).

إن التوسع في استخدام العمالة الوافدة في القطاع الأهلي على حساب العمالة المواطنة أدى إلى زيادة معدلات البطالة والإخلال بخطط التنمية، وظهور حالة من الصراع الذي يؤدي إلى التفكك والانحلال الاجتماعي، ويخلق بعض الإشكاليات من عدم التوافق مع نمط الحياة في المجتمع المضيف وزيادة في أعداد الجرائم (الثقفي، 2000).

سلبيات زيادة العمالة الوافدة في سلطنة عمان:

يمكن إيضاح أهم سلبيات العمالة الوافدة في سلطنة عُمان في النقاط التالية:

أولاً: على مستوى الدولة: تعمل زيادة العمالة الوافدة على زيادة تكلفة توفير الخدمات العامة والضغط عليها وخاصة في بعض الخدمات التي تتطلب مصادر نادرة للحصول عليها، ويؤدي أيضا إلى عدم التوزيع العادل للثروة والدخل القومي نتيجة تدني الأجور والرواتب، ويؤدي أيضا إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الدول نتيجة تعدد العرقيات والثقافات واللغات والقيم الشاذة (العامري، 2008).

ثانياً: على مستوى الأفراد والشركات: يؤدي اعتماد الشركات ومؤسسات الأعمال على العمالة الوافدة الرخيصة إلى سيطرة هذه العمالة على تلك الأعمال وصعوبة إحلالها بالعمالة المحلية، أما على مستوى الأفراد فتؤدي زيادة العمالة على تخفيض الأجور نتيجة زيادة العرض في سوق العمل، ومنافسة العمالة الوافدة على فرص العمل المتوفرة مما يؤدي إلى تقليص فرص العمل أمام نسبة كبيرة من المواطنين في الدولة(باقر، 2006). ولو دققنا أكثر في نوعية العمالة الوطنية من حيث نوعية الوظائف والأجور يمكن ملاحظة ما يلي: أن معظم العُمانيين العاملين في القطاع الخاص يعملون برواتب متدنية جدا أو متدنية، ويشغل معظمهم وظائف دنيا بسيطة، مقارنة بما يتقاضاه الوافدين من رواتب وما يشغلونه من وظائف، فعدد العُمانيين في الوظائف القيادية التي يصل راتبها إلى أكثر من 2000 ريال هو 2010 عماني،من بين 40000 وظيفة قيادية برواتب عالية، أي أن نسبة العُمانيين في الوظائف القيادية ذات الدخل العالي نسبياً (أكثر من الفين ريال) هو 5% فقط (2010 عماني)، بينما نسبة الوافدين 95% (38000 وافد)، كما ان 90% من العُمانيين في القطاع الخاص يتقاضون رواتب أقل من 600 ريال، و80% منهم يتقاضون رواتب اقل من 400 ريال، أي أن نسبة العُمانيين في القطاع الخاص الذين يتقاضون رواتب اكثر من 600 ريال هم 10% فقط. مما يعني أن إشكالية العمالة الوطنية العاملة في القطاع الخاص، ليس قلة عددها مقارنة بالعاملة الوافدة وحسب؛ ولكن إشكاليتها تكمن أيضاً في نوعية الوظائف وضعف الرواتب (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013)

ثالثاً: التركيبة السكانية والعمالة في السلطنة

أكدت الإحصاءات الأخيرة للمركز الوطني للإحصاء لشهر إبريل 2013م، تحولاً كبيراً ومتسارعاً للتركيبة السكانية والعمالة الوافدة، باتجاه زيادة كبيرة لعدد الوافدين والعمالة الوافدة في السلطنة، على حساب العُمانيين والعمالة الوطنية.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013) إلى أن التعداد الإجمالي للسكان عام 2013، هو (3,869,873)، وتبلغ نسبة العُمانيين فيه 55,8% (2,159,338)، بينما تصل نسبة الوافدين الى 44,2%

(1,710,535)، وهي نسبة عالية وتزداد بشكل متسارع لصالح الوافدين؛ فعند مقارنتها بتعداد 2010م، لوجدنا أن إجمالي السكان هو (2,773,000)، عدد العُمانيين فيه هو (1,957,000)، أي 71% من اجمالي السكان، بينما عدد الوافدين هو (816,000)، وبنسبة 29%من الاجمالي، ونلاحظ هنا زيادة في نسبة الوافدين من 29% عام 2010م إلى 44,2% عام 2013م، أي أن الزيادة في نسبة الوافدين هي 15% خلال ثلاث سنوات فقط، وهذا بلا ريب، سيؤدي خلال السنتين إلى ثلاث سنوات القادمة – إذا استمر الوضع على ما هو عليه إلى إخلال كبير في التركيبة السكانية في السلطنة، وسيزيد التعداد السكاني للوافدين على السكان العُمانيين (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013)

ولو رجعنا قليلاً إلى السنوات السابقة، وقارنا نسب الوافدين للعمانيين؛ للاحظنا الآتي: 1985 نسبة الوافدين 22% وتعداد السكان 1993: نسبة الوافدين 27%، تعداد السكان 2003: نسبة الوافدين24%، أي أن الطفرة الهائلة في تواجد الوافدين بدأت منذ 2010م وحتى الآن، علماً أن المشاركة الاقتصادية للوافدين هي 90% (أي أن 90% من الوافدين يعملون في القطاعين الخاص والعام)، بينما المشاركة الاقتصادية للعمانيين لا تتعدى 47% (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013)

وهذا الخلل في التركيبة السكانية لصالح الوافدين لا يقتصر على التعداد الإجمالي العام للسكان على مستوى السلطنة، بل أنه أكثر وضوحا في بعض المحافظات؛ فمحافظة مسقط تصل نسبة الوافدين فيها 61,3% ومحافظة ظفار 51% ومحافظة الوسطى 49%، ولو علمنا أن 90% من الوافدين هم من الذكور، وأن 90% منهم من النشطين اقتصاديا؛ أي أنهم عمالة وافدة، لشعرنا بمدى تأثير ذلك على التركيبة السكانية، وكذلك التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني في تلك المحافظات.

إن عدد العمالة الوطنية في القطاع الخاص لشهر ابريل 2013م، هو 176,213، وفي المقابل، فإن أعداد العمالة الوافدة 1,488,116 (88%)، أي أن نسبة العُمانيين في القطاع الخاص لا تتعدى 12% (11,8%)، من إجمالي

العمالة في القطاع الخاص، بينما كانت نسبة العُمانيين في القطاع الخاص عام2010م، 18,6% (177,716 عامل عماني)، ونسبة الوافدين لنفس العام 81,4% (955,630 عامل وافد)، مما يعني أنه خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2010-2013م)، قل عدد العُمانيين العاملين في القطاع الخاص من 177,716 عام 2010م، إلى 176,213 عام 2013م، بينما زاد عدد العمالة الوافدة في القطاع الخاص من 955,630 إلى 1,488,116، وبأكثر من نصف مليون في ثلاث سنوات (الزيادة 532,486 عامل وافد في ثلاث سنوات)، وبنسبة تقارب 40% مقارنة عما كانت عليه عام 2010م (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013)

إن استمرار الفجوة الكبيرة والزيادة المتسارعة للعمالة الوافدة، على حساب العمالة الوطنية – دون ضوابط– لسنوات قليلة قادمة، يعني وجود خلل كبير في تركيبة العمالة لصالح العمالة الوافدة. علماً أن العمالة الوافدة الحالية، 87% منها من ثلاث جنسيات فقط، وهي كالتالي: هندية 41% (607,556 عامل)، بنغلاديشية 31% (462,725)، باكستانية 15% (222880 عامل)، بينما أن أعداد الجنسيات العربية وغيرها لا تكاد تذكر عند مقارنتها بهذه الجنسيات، مما يعني خللاً سكانياً آخر لصالح عمالة وافدة من جنسيات بعينها.

ومن خلال التحليل السابق لواقع التعداد السكاني والعمالة في السلطنة، نلاحظ تسارع زيادة نسبة الوافدين إلى العُمانيين خلال ثلاث سنوات من 29% عام 2010م إلى 44,2% في ابريل 2013م، وهي زيادة كبيرة (15%)، خلال فترة وجيزة، بالإضافة إلى الخلل الكبير في التعداد في بعض المحافظات، والتي يزيد في بعضها عدد الوافدين عن المواطنين بنسبة أكبر من 60%، كما أن نسبة العمالة الوافدة 88%، من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، مقارنة بالعمالة الوطنية (12%)، والتي زادت خلال ثلاث سنوات الأخيرة (2010-2013)، بأكثر من نصف مليون عامل وافد، هي أيضا تحتاج إلى مزيد من المراجعة والتدقيق. ومن حيث نوعية الوظائف وامتيازاتها المادية، نلاحظ أن العمالة الوافدة تستحوذ على اكثر من 95% من الوظائف القيادية عالية الرواتب نسبيا، بينما يقبع معظم

العُمانيون في القطاع الخاص في الوظائف ضعيفة الرواتب (90% براتب اقل من 600 ريال)، وقلة منهم يعملون في الوظائف القيادية (5%). وهنا لا بد من إعادة قراءة واقع التركيبة السكانية والعمالة الوافدة والوطنية في السلطنة، وفق البيانات والمعطيات الجديدة التي تم عرضها، وعدم تجاهل أو إهمال مثل هذه القضايا الحساسة والمؤثرة على مستقبل البلاد ومكوناته وتركيبته السكانية واقتصاده الوطني، أو التعامل معها بنفس الآليات والوسائل الحالية، التي تكرس تكدس الوافدين في السلطنة، وتقلل من فرص العُمانيين في المشاركة في بناء وطنهم.

ومن أهم الآثار السلبية الأخرى للعمالة الوافدة هو إحداث بعض الضغوط غير المواتية على قضية استتباب الأمن، ذلك لأنها تؤثر على نوع ومعدل ارتكاب الجريمة، ونظرا لأن الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا قويا بالبناء الاجتماعي للمجتمع فإن أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي يحدد بالتالي على نوع ومعدلات الجريمة. ومن أهم الآثار السلبية للعمالة الوافدة في سلطنة عمان، ما يلي:

اقتصادياً: تزايد نسبة البطالة بين العُمانيين وخاصة فئة الشاب، والتي وصلت في بعضها إلى نسب كبيرة، حيث بلغت نسبة البطالة 3 % عام 2004م، إلى أن وصلت إلى نحو 3.8% عام 2012م. إضافة إلى إهدار المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج (المشهداني، 2013).

والعمالة الأجنبية بحصولها على أجور كبيرة وتحويلها لدولها تعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي في تلك الدول، وذلك من خلال إدخال كميات لا بأس بها من العملات الصعبة التي تقوم بتحويلها من البلدان العاملة فيها ، فبالرغم من إن العمالة الوافدة تحصل على أجور منخفضة مقارنة مع المواطنيين إلا أن مجموع التحويلات يشكل نسبة غير بسيطة من العملات الصعبة الخارجة من سلطنة عُمان.

سياسياً: محاولة تدخل بعض حكومات الدول المصدرة للعمالة الوافدة في القوانين الصادرة من قبل الحكومة بحق العمال المخالفين لقوانين العمل والعمال.

ثقافياً: أن للعمالة الوافدة تأثيراً خطيراً على ثقافة المجتمع وقيمه وعاداته، ويتمثل ذلك في تأثيرها على الهوية الإسلامية والعربية للأفراد، مثل شيوع المفردات والقيم الدخيلة في اللغة والثقافة المحلية (وطفة، 2007).

اجتماعياً: هناك علاقة طردية بين الجريمة وتدفق العمالة الأجنبية على الدول الخليجية، لاسيما أن تلك العمالة تأتي محمَّلة بأنماطٍ من السلوك والعادات والتقاليد واللغة المغايرة للمجتمعات الخليجية، منها ارتباطهم بجرائم أخلاقية وجنائية لم تكن تعرفها هذه المجتمعات من قبل.

إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة:

احتل موضوع إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في كل من القطاعين الحكومي والخاص في سلطنة عُمان باهتمام كبير لدى الحكومة العُمانية ولدى المجتمع العُماني والمواطنين على حد سواء، وباعتبار أن نجاح المسئولين في عملية الإحلال في قيام شراكة حقيقية بين الوحدات الحكومية وبين مؤسسات وشركات القطاع الخاص. يتوقف على معرفة المشكلات الحقيقية التي يعاني منها كل من القطاعين الحكومي والخاص وإيجاد نموذج مقترح لمعالجة مشكلات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، مما يترتب على ذلك تنظيم عملية الإحلال وتقليل من الآثار السلبية المترتبة على تزايد وسيطرة العمالة الوافدة من بعض الدول الآسيوية في كلا القطاعين خاصة القطاع الخاص، وضرورة تفعيل سياسات وبرامج الإحلال الحالية والمستقبلية (الشامسي، 2008).

وقد أصدرت الحكومة العُمانية القوانين والمراسيم التي تساعد المسئولين عن الإحلال للإسراع في عملية التوطين بطرق علمية مدروسة وتنظيم عملية استقطاب العمالة الوافدة في كلا القطاعين ووضع ضوابط وإجراءات لدخول العمالة الوافدة الغير مؤهلة ورفع نسب التوطين في كلا القطاعين بعمالة وطنية مؤهلة ومدربه وبتفاقم المشكلة بدأت تظهر آثارها وشعر بها أفراد المجتمع العُماني من الأسر العُمانية، وكذلك أصحاب المؤسسات والشركات القطاع الخاص والمسئولين في وزارة الخدمة المدنية المختصة بالقطاع الحكومي الخاضع لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ووزارة القوى العاملة المختصة بالقطاع الخاص بكل قطاعاته

الاقتصادية، ولكون القطاع الخاص قطاع حيوي تعهدت الحكومة بتقديم له الدعم والمساندة الدائمة والمستمرة وقد سبقه في الدعم القطاع الحكومي (قطاع الخدمة المدنية) خاصة في بعض مجالاته كالصحة والتعليم والتدريس فى الكليات والجامعات والمعاهد وبعض الوحدات التخصصية واستندت الحكومة في مخاوفها وهواجسها بتفاقم المشكلة عندما أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2003م الأرقام الحقيقية الفعلية للعمالة الوافدة وتلتها مسوحات وإحصائيات أكدت الأرقام والأعداد إضافة لإحصائيات وتقارير الحكومة التي توضح وتبين تزايد أعداد الباحثين عن فرصة عمل من العُمانيين من مختلف الأعمار ومن مختلف التخصصات سنة بعد سنة، وتشير تقارير (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013) والزيارات الميدانية لأرض الواقع سيطرة وهيمنة العمالة الوافدة من بعض الدول الآسيوية على كافة مؤسسات وشركات القطاع الخاص وإحاطته بسياج قوى ليس من السهل اقتحامه أو دخوله بسهولة إلا إذا تكاتفت وتضافرت الجهود ووضعت خطط التوطين (استبدال) الموضوعية والمدروسة، وتم إيجاد حلول لمشكلات التوطين فى كلاً من القطاعين الخاص والحكومى واعتبرت الحكومة العُمانية التعمين هدفاً استراتيجياً وضرورة وطنية (الوهيبي، 2009).

إن موقع السلطنة واتساع رقعتها وامتداد سواحلها والتنمية الاقتصادية المستمرة هي أسباب رئيسية لاستهداف العمالة غير الشرعية –المتسللين- لها، هذا بالإضافة لكونها أقرب بلدان دول مجلس التعاون الخليجي النامية إلى دول جنوب آسيا المصدرة للعمالة (الوهيبي، 2008). وقد بلغ حجم العمالة غير الشرعية – المتسللين- إلى السلطنة درجة مقلقة للجهات المعنية حيث كانت أعداد المتسللين للخمس السنوات الماضية (23092) متسللاً، هذا بالإضافة إلى الأعداد الأخرى غير المكتشفة ويعتبر البحث عن العمل والعبور إلى دولة الإمارات هما السببان الرئيسيان للتسلل إلى السلطنة، ومع ذلك لا يمكن إغفال دوافع التهريب وارتكاب جرائم السرقات التي حدثت في بعض مناطق السلطنة أو تلك الدوافع والأسباب التي تم ذكرها والتي ينبغي النظر إليها باهتمام بالغ وعدم إهمالها ولم تكن السلطنة مسرحاً

لتسلل جنس محدد حيث تشمل قائمة المتسللين ما يقارب عشرين جنسية من شتى بقاع الأرض ولكن يعتبر رعايا دول الجوار (باكستان – إيران – اليمن – أفغانستان – الصومال) هم الأكثر تسللا إلى أراضي السلطنة، إن منطقة الباطنة ومحافظة ظفار الأكثر استهدافاً بسبب فريهما إلى دول المنشأ وقد قامت الجهات المعنية بدور فعال في رصد وضبط المتسللين وشرطة عُمان السلطانية هي المسئولة عن متابعة هذه الظاهرة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى من خلال التنسيق المباشر مع هذه الدوائر وخاصة وحدات الجيش السلطاني العُماني وسلاح الجو السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية من خلال دورياتهم المنتشرة في مختلف مناطق السلطنة (قيادة شرطة عُمان السلطانية، 2014).

لقد أوجدت العمالة الوافدة غير الرسمية (المتسللين) على أرض السلطنة بعض الآثار السلبية التي باتت تؤرق المعنيين من تفاقمها وخاصة أنها وصلت إلى درجة القتل والاعتداء على المواطنين. هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الملحة والتي يجب النظر إلى أبعادها المستقبلية ومراعاتها والتفكير في القضاء على هذه الظاهرة (التقرير الإحصائي الجرمي ،2012).

هناك ارتفاع في نسبة الجرائم مع وجود العمالة الوافدة الآسيوية، فكثير من الجرائم تنسب إلى أفراد هذه الفئة، حيث لوحظ أن هنالك جرائم معينة منتشرة بين الوافدين الآسيويين مثل تعاطي وترويج المخدرات والخمور، وأيضا انتشار الجرائم الأخلاقية والسرقات، وقد اشغل ذلك السلطات الأمنية، وعادة ما يكون وراء تلك الجرائم الدافع المادي إذ يعتمد البعض إلى القتل في سبيل الحصول على المال (السلطان، 1998).

أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم:

تعددت الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة في سلطنة عمان، ومن أبرزها الحاجة الماسة إلى المال، وأصدقاء السوء، كما لا بد لنا أن لا ننسى الرغبة في تعاطي المخدرات والرغبة الجنسية، والدفاع عن النفس. كما أن هنالك أسباب لارتكاب الجرائم، تعود لضعف الوازع الديني، والتفكك الأسري والرغبة في المواطنة، بالإضافة إلى الجهل بعواقب الأمور، والمشاكل العائلية،

وعدم الزواج، وأسباب مرضية ونفسية والمستوى التعليمي المنخفض (قيادة شرطة عُمان السلطانية، 2014).

أنماط جرائم العمالة الوافدة:

إن من أبرز الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين في المجتمع العُماني ما يلي: (الكتاب السنوي لوزارة الداخلية لعامي 2006-2007).

1. الجرائم الأخلاقية: بالنسبة للعمالة الوافدة فقد يشتركون مع المواطنين في بعض الأسباب التي تدفعهم لارتكاب الجرائم الأخلاقية، لكن هناك أسباب تتعلق بهم وبخصائصهم، ومن أسباب إقدام العمالة الوافدة على ارتكاب الجرائم الأخلاقية ما يلي:

أ- اختلاف الثقافة.

ب- فقدان التفاعل والاتصال الاجتماعي بين العمالة الوافدة والمجتمع الذي يعيشون فيه.

ج- وجود الخادمات غير المسلمات ومن جنسيات مختلفة وبأعداد كبيرة.

د- وتشمل الجرائم الأخلاقية والاغتصاب والسفح والإجهاض واللقيط ومحاولة الزنا.

2. جرائم السرقة: وتشمل سرقة السيارات، وسرقة المنازل وسرقة المحلات التجارية، وسرقة الدراجات، ومحاولة السرقة، وسرقة مرافق عامة.
3. جرائم المسكرات: وتشمل شرب الخمر، وصنع الخمر، وبيع وحيازة الخمر.
4. جرائم الاعتداء على النفس: وتشمل القتل العمد، والقتل الخطأ، ومحاولة القتل، وتهديد بالقتل، والانتحار ومحاولة الانتحار، والاعتداء، والاعتداء المؤدي للوفاة.
5. جرائم المخدرات: وتشمل الحشيش، والافيون، والهيرون، والكوكائين، والكراك، والافيتامين، والسيكونال، والكباتجن.

ومن الطرق المتبعة في ترويج المخدرات إخفائها في أماكن آمنة، والاستعانة ببعض الأفراد من ضعاف النفوس في ترويجات وبيعها، واستئجار الشقق واستعمالها كأوكار للترويج والبيع لهذه الآفة (العتيبي، 2005).

6. جرائم متنوعة: وتشمل الحريق، والتزوير، والتزييف، والنصب والاحتيال، وانتحال شخصية الغير، وانتحال شخصية رجل الأمن، ولعب القمار، وحيازة سلاح بدون ترخيص، وائتلاف ممتلكات الغير عمداً.

وحول جنسيات مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة، فقد أتضح من خلال إحصاءات الجريمة لعام 2012، أن معظم المشتركين في الجرائم من العمالة الوافدة هم من الهنود وبنسبة بلغت (38.3 %)، ويلاحظ أيضاً أن نسبة الجنسية الباكستانية المشاركين في الجرائم قد احتلت المركز الثاني وبنسبة (18.5 %)، يليها في الترتيب الثالث الجنسية البنجلادشية وبنسبة (9.5 %)، مع العلم بأن العمالة الوافدة والموجودة في سوق العمل تتوزع بشكل عام حسب جنسيات: العمالة الهندية 51 %، العمالة الباكستانية 11 %، العمالة الآسيوية 16 %، العمالة العربية 7 %، العمالة المصرية 5 %، عمالة أخرى 3 % وهي العمالة من الدول الأوربية متمثلة بالخبراء وأصحاب الخبرة والمهارة.

النظريات المفسرة للمشكلات الأمنية للعمالة الوافدة

نظرية الصراع الثقافي:

تسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم زيادة انتشار جرائم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان، نتيجة الزيادة الكبيرة للعمالة الوافدة في المجتمع العُماني، من مختلف الجنسيات والديانات، والثقافات، والأعراق، والقيم، والأنماط الثقافية، ويعد العالم سيلين "Sellin" من أول المنادين بنظرية الصراع الثقافي في المجتمع، حيث يؤكد على أن الاختلاف في معدلات الجريمة بين الجماعات، والتجمعات البشرية ما هو إلا "انعكاس للتباين بين الجماعات الأولية التي تنتمي إليها تلك التجمعات، وقد أسس سيلين فكرته هذه في ضوء ما يعتقده من أن السلوك الاجتماعي تنشأ قواعده عن الحياة الاجتماعية لأفراد الجماعة البشرية؛ فكل جماعة تنظم أنشطة أعضائهما بما يحقق المحافظة على نشاط الجماعة. وبذلك فإن كل جماعة يمكن اعتبارها ذات مرجعية معيارية، بسبب ما تفرضه من قواعد سلوكية ملائمة للأوضاع، والأنشطة الحياتية لهذه الجماعة. ولذا فإن الفرد يكون عضواً في جماعة يتوقع منه اتفاق

سلوكياته ليس فقط مع قواعد السلوك الخاصة بجماعته المباشرة؛ بل أيضاً مع قواعد السلوك الخاصة بالجماعات الأخرى في محيطه الاجتماعي" (Sellin ,2005).

فالفرد باعتباره عضواً في جماعة أولية تمثل المؤسسة التي تنقل القواعد السلوكية التي تحكم توجه الجماعات التي ينتمي لها، "ويكتسب منها جميع تلك القواعد السلوكية، وفي الوقت نفسه هو عضو أيضاً في جماعات أخرى متعددة. كالجماعة السياسية أو الجماعة الدينية ونحو ذلك. ولكل جماعة من تلك الجماعات قواعد سلوكية تنظم الأوضاع الخاصة بتلك الجماعات، قد تتفق أحياناً هذه الجماعات مع مبادئ السلوك التي اكتسبها الفرد من عائلته، وأصبحت جزءاً هاماً من شخصيته، وقد تتعارض هذه الجماعات أحياناً أخرى مع تلك القواعد السلوكية وتضعف من استمرار إتباع الفرد لها، ووفقاً لذلك فإن "سيلين" يرى أنه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيداً ازداد عدد الجماعات المعيارية التي تمارس ضغوطاً على الفرد، وتكون القواعد الخاصة لكل جماعة في خلاف وتعارض مع قواعد الجماعات الأخرى" موثق في (الوريكات، 2008).

إن صراع القواعد يظهر بوضوح عندما تتحكم مجموعة من القواعد المختلفة في الوضع الحياتي الذي يجد الفرد نفسه فيه؛ أي إن القواعد السلوكية لجماعة واحدة من الجماعات التي ينتمي لها الفرد ربما تسمح له بالاستجابة إيجابياً من هذا الوضع، في حين أن قواعد السلوك لجماعة أخرى من تلك الجماعات التي ينتمي إليها تسمح له ربما باستجابة معارضة لذلك الوضع. وعلى ذلك فإن لكل فرد من وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها استجابات صحيحة وسوية، واستجابات شاذة وخاطئة لردود الفعل للأوضاع الحياتية التي يجد المرء نفسه فيها باستمرار، وذلك وفقاً للقيم الاجتماعية التي قامت بوضع تلك الطرق والقواعد، فقواعد السلوك إذا تكون موجودة طالما وجدت الجماعات الاجتماعية، كما أن تلك القواعد ليست من صنع جماعة معيارية معينة، وليست حصراً على حلول سياسية بذاتها، وليس من الضروري أن تكون تلك القواعد السلوكية منسجمة مع القانون أو نابعة منه (Sellin, 2005).

ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي الذي يكون نتيجة لعملية النمو الثقافي أو ما يسمى بالنمو الحضاري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي آخر، ويمكن أن تساهم نظرية الصراع الثقافي في ما هو واقع في المجتمع في إمارة أبو ظبي، والمتمثل في الثقافات المختلفة للعمال الوافدين الذين قدموا للعمل عندما تهاجر جماعة من منطقة ثقافية معينة إلى منطقة ذات ثقافة خاصة بها فمن الغالب أن يحمل هؤلاء معهم أنماط معينة من الثقافة تصطدم مع قواعد السلوك في المنطقة الثقافية المهاجر إليها.

وحدَّد سيلين شكلين أساسين من أشكال الصراع (Gennaro & Ronald, 1994).

أ ــ الصراع الأولي: ــ وهو الصراع الذي ينشأ بين ثقافتين مختلفتين مثل الذي يحدث ما بين الثقافة القائمة والمهاجرين الجدد (الوافدين).

ب ــ الصراع الثانوي: ــ وهو الذي يحدث داخل ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية مختلفة لكل منها معاييرها الخاصة.

وجدير بالذكر أن الصراع الثقافي ولاسيما المتمثل في الصراع بين القيم عادة ما يكون في أشد حالاته في الثقافات التي تمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال في الثقافة العربية حيث يوجد هناك صراع حاد في القيم بين الأجيال المختلفة، وبين الثقافات الفرعية، وبين قيم المتعلمين وغير المتعلمين.

ويرى سيلين Sellin أن قواعد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد يشوب قيمها التنازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي (القهوجي، 2002).

نظرية الضبط الاجتماعي:

تمثل نظرية الضبط الاجتماعي أحد النظريات المهمة في تفسير جرائم الوافدين، ونجد أن العالم هيرشي (1969) صاحب هذه النظرية قد طرح سؤالا مخالفاً للنظريات القديمة، التي تحاول الإجابة عن ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم "لماذا يرتكب الناس الجريمة؟"، فيما عكس هيرشي السؤال "لماذا لا يرتكب

الناس الجريمة ؟"، وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف. وترى هذه النظرية أن الرابط الاجتماعي أو العلاقة بين الفرد والمجتمع تتألف من أربعة عناصر، وهي (السمري، 2009):

الارتباط: إن عدم وجود الإحساس بالارتباط من قبل الأشخاص مع العالم يجعلهم يعانون من الأمراض الاجتماعية، ويفقدون الانسجام مع العالم، فقبول المعايير الاجتماعية وتطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الآخرين، وبالتالي فإن عدم الارتباط يعطي الشخص حرية الانحراف.

الانغماس: يرى هيرشي أن انخراط الشخص أو انغماسه في الأعمال النافعة كالدراسة أو العمل في المنزل أو في المتجر، لا يترك له الوقت اللازم أو الكافي للانحراف.

الالتزام: ويقصد هرشي بهذا الجزء أن الشخص يستثمر جهوده وطاقاته ووقته نحو تحقيق هدف محدد مثل التعليم أو تكوين مشروع تجاري أو بناء سمعه طيبة، والانحراف يعني فقدان الشخص لهذا الالتزام وهدم ما بناه وحققه من انجازات، فضعف أو عدم وجود الالتزام يمهد الطريق أمام الانحراف بحيث يصبح الأخير البديل العقلاني.

الاعتقاد: يعد الاعتقاد أو الإيمان بقيم المجتمع الجزء الأخير من الرباط الاجتماعي في نظرية هرشي، فالإيمان بقيم المجتمع وأخلاقياته وقوانينه ومعتقداته وسلطاته وتقدير مشاعر وأراء الآخرين يعد عاملاً حاجزاً أو عازلاً للانحراف. أما إذا كان هذا الإيمان أو الاعتقاد ضعيفاً أو مفقوداً فعلى الأغلب سينحرف الأفراد (الوريكات، 2008).

نظرية التفكك الاجتماعي:

تتناول نظرية التفكك الاجتماعي السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، إذ يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان والزمان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوي وغير متكافئ في الأفراد ؛ في الأماكن

المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة. " فهي تتناول العلاقة بين أفـــراد المجتمع والبيئة المكانية وردود الفعل الناشئة من المؤثرات والضغوط البيئية وهـــذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والايكولوجي (الشاذلي، 2002). ولا تنظر هذه النظريـــة إلـــى متغيرات كانخفاض مستوى المعيشة والأمية والازدحام السكاني، والســكن الغيـــر صالح للإقامة باعتبارها عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحلالي؛ أي أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تـــدهور خصـــائص ومقومات الضبط، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعزي هنا إلـــى عامـــل التغيـــر الاجتماعي والحضاري السريع المصحوب بالتصنيع، وكذلك إلى الصراع الحضاري الناشئ عن هذا التغير وما ينطوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك" (الزعبي، 2008). وتبعاً للمفاهيم التي تطرحها هذه النظرية فإنه أمكـــن الاســـتفادة منها في تفسير بعض الظواهر المرتبطة بالجرائم في سلطنة عُمان نتيجـــة للتفكـــك الاجتماعي، فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدلات النمـــو الحضـــري وزيـــادة فـــي معدلات الكثافة السكانية في بعض المدن نتيجة لارتفاع معدلات الهجـــرة الداخليـــة والخارجية، وبخاصة في المدن الكبرى، وتبعاً لهذه النظرية فإنـــه يمكـــن التوقـــع بوجود علاقة طردية بين متغيرات كالارتفاع في معدلات حجم وكثافة السكان وبين الارتفاع في معدلات بعض أنماط الجرائم داخل هذه المناطق.

وهذه النظرية يمكن الاسترشاد بها في تفسير جـــرائم العمالـــة الوافـــدة، لأن الأفراد كلما كانوا غير معروفين (غرباء أو أجانب) لدى الجماعة كلما كانوا أكثـــر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بها في الجماعة . وهذا ما أشار إليـــه شـــو ومكي (Shaw & Mckay, 1942)" نظراً لفقدان المعرفة الشخصـــية للفـــرد فـــي المجتمع الحضري فإن الفرد يجد نفسه حراً من الضوابط التي تســـود الحيـــاة فـــي الأوضاع الاجتماعية الأولية في المدن الصغرى والمجتمعات الريفية" .

النظرية الاقتصادية:

يفترض أصحاب هذا الاتجاه النظري أن الظروف الاقتصادية هي التي تدفع الفرد للسلوك الإجرامي، يربط هذا السلوك ببعض العوامـــل الاقتصـــادية كـــالفقر

والبطالة، والثاني يمثله أصحاب الفكر الشيوعي الاشتراكي الذين يفسِّرون الجريمة على أنها وليدة النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي الذي يؤدي إلى المشكلات، ومنها الجريمة (Davis, 2006).

أما عن علاقة النظرية الاقتصادية بالظاهرة محور الدراسة ، فإنه يمكن القول . إن الضغوط الاقتصادية ، والاجتماعية التي تجدها العمالة الوافدة ، نتيجة وجودها في المدينة، وتعقيدات الحياة فيها وعدم مقدرتها على تحقيق أهدافها، مما يدفعهم إلى الوقوع في الجريمة (المطوع، 2007).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة (المشهداني، 2013) بعنوان "**العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي - التحديات والحلول**"، وهدفت الدراسة إلى بيان الإمكانيات في دول الخليج التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد نسبة العمالة الوافدة، وتأثير ذلك على مستقبل المورد البشري الوطني، وهدفت أيضا إلى التعرف المعوقات التي تواجه توظيف العمالة الوطنية في دول الخليج العربي، استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على البيانات والإحصائيات المتوفرة عن أعداد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوزيعها على قطاعات العمل، واستخدمت أيضا بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل نسبة البطالة والفقر ومعدل نمو القوى العاملة وغيرها، أوضحت نتائج هذه الدراسة ما يلي: أصبح من شبه المؤكد أن دول الخليج العربي لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتخلى كليا أو جزئيا عن العمالة الوافدة لأنها بفعل أدوارها الاقتصادية والاجتماعية وبفضل المكانة السياسية وربما الثقافية لدولها حيث أصبحت هذه العمالة تمثل أجزاء أساسية من أنماط الإنتاج والنشاط الاقتصادي التي لا يمكن تصور المنطقة من دونها، وأظهرت أيضاً أنه لا يوجد توافق بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها في الأسواق الرئيسية وهو نتيجة للبطيء في التنويع الاقتصادي الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال من اليد العاملة وكذلك البطالة الناجمة عن ضعف الطلب والتقلبات القصيرة الأجل على

صعيد الاقتصاد الكلي، وأوضحت الدراسة أن دول الخليج إحدى تعد من أهم المناطق العربية والعالمية من حيث حجم العمل الأجنبي فيها وموقعها في السكان وسوق العمل.

أجرى (الجحني، 2002) دراسة بعنوان "التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة"، والتي هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه دول الخليج العربي فيما يتعلق في زيادة أعداد العمالة الوافدة فيها، ومن أهم هذه التحديات: التحدي الديني، التحدي السياسي، التحدي السياسي، التحدي الجنائي، التحدي الاقتصادي، التحدي الصحي، التحدي الثقافي، التحدي الاجتماعي، وأخيراً التحدي الاستراتيجي، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي، ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أن هناك تحديات كبيرة تواجه دول الخليج العربي فيما يتعلق في زيادة أعداد العمالة الوافدة فيها، وأنه يجب الحد من استقدام العمالة الوافدة إلا في أضيق النطاق، وأن يقتصر الاستقدام على العمالة الوافدة المدربة ومن ذوي المؤهلات المرتفعة المطلوبة، وضرورة الاهتمام بإعادة تطبيق الفحص الطبي على العمالة الوافدة حين عودتهم للمملكة بتأشيرات خروج تجنباً لأية مخاطر صحية عادوا بها من بلادهم، بالإضافة إلى ضرورة التصدي لانتشار ظاهرة العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة والاهتمام بتطبيق نظام البصمات عند دخول العمالة الوافد للبلاد وكذلك عند إيقافه، أو ترحيله مع تزويد قنصليات وممثليات الدول في الخارج بذلك.

دراسة (العتيبي، 2005) بعنوان "دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات"

وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها التعرف على أكثر الجنسيات من العمالة الوافدة ترويجا للمخدرات في المملكة العربية السعودية، والتعرف على مدى فاعلية الجهود المبذولة من قبل الجهات الأمنية للحد من دور الوافدين في ترويج المخدرات، وتحديد أهم المعوقات التي تواجه الجهات الأمنية للحد من ترويج الوافدين للمخدرات، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تكون من 250 فرداً من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر الجنسيات من العمالة

الوافدة ترويجا للمخدرات هي الجنسيات الباكستانية والأفغانية والسورية واليمنية، وبينت الدراسة أن الجهات الأمنية تبذل جهودا كبيرة في مكافحة المخدرات من خلال بيان دور الوافدين في ترويجها، وأن من أهم المعوقات التي تواجه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عند تصديهم لترويج المخدرات تمثلت في استخدام المروجين أحدث نظم الحيل، وعدم صرامة العقاب، وعدم تطبيق النظم الحديثة في التصدي لهذه المشكلة.

وقد أجرى (الطياش 2002) دراسة بعنوان "العمالة الأسيوية والجريمة في المملكة العربية السعودية"، وقد هدفت إلى التعرف إلى أكثر الأنماط الإجرامية شيوعا بين إفراد العمالة الأسيوية الوافدة إلى المجتمع السعودي وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي عن طريق المنهج المنهجي الاجتماعي على عينة عشوائية من المجرمين في قضايا إجرامية والمودعين في إصلاحيات مدين الرياض وقد استخدمت الاستبانة بجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها: النسبة العالية من أنماط الجرائم التي ارتكبتها العمالة الأسيوية هي ترويج وتهريب المخدرات بنسبة 38% من أفراد العينة، يلي ذلك الجرائم الأخلاقية بنسبة 29%، ثم الجرائم الثانوية مثل المشاجرات بنسبة 11%.

وفي دراسة قام بها (غربي، 2002) بعنوان: "الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن سبب الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أظهرت الدراسة أن العمل وعليه فإن معظم سياسات تنظيم الهجرة في هذه الدول تركز على تنظيم وإدارة الدخول والإقامة بغرض العمل أو الزيادة، حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر العمالة الأجنبية في دول الخليج بمثابة عمالة مؤقتة تبعاً لمدة عقد العمل ولا يسمح لها بالحصول على إقامة دائمة أو جنسية، وتركز السياسات التنظيمية على إدارة وتنظيم دخول وتدفق هذه العمالة المؤقتة والمتابعين لها وكذلك مدة إقامتها داخل الدولة، لقد اتخذت الدول الخليجية مجموعة من السياسات المنظمة للهجرة خلال فترة سبيعينات وثمانينات القرن العشرين، حيث

صاحب هذا التيار المتزايد من الهجرة إلى دول المنطقة مجموعة من السياسات التنظيمية وإدارية ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السياسة الهجرة العمالية في بلدان الخليج العربي مرت بتغيرات أساسية منذ أواخر القرن الماضي، إلا أن هذه الظاهرة استمرت تشكل تهديداً أمنياً، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وحتى ثقافياً على الدول الخليجية مما حتم على هاته الدول وضع سياسات حازمة تجاه هذه الظاهرة للحد من خطروتها وتفاقمها.

اجري (نجم، 2007) دراسة بعنوان " أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي- دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض"، وهدفت الدراسة التعرف على أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي، ومعرفة أهم أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية في مدينة الرياض، اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع ضباط الشرطة في مدينة الرياض والبالغ عددهم 135 ضابط يعملون في 7 مراكز أمنية موزعة على أحياء مدينة الرياض. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن من أهم الآثار المترتبة على العمالة الوافدة هو ظهور مشكلات تؤثر على أمن الوطن، مثل التهريب، والزنا، وظهور جرائم مستحدثة مثل القرصنة الالكترونية وجرائم الاحتيال الالكتروني وجرائم غسيل الأموال والاتجار بالبشر، وبينت الدراسة أن العمالة الوافدة عملت على زيادة انتشار الجرائم الجنسية والأخلاقية وجرائم التزوير والسرقات وجرائم السلب، وأظهرت نتاج الدراسة أن من أهم الأسباب التي تدعوا الوافدين لارتكاب جرائمهم، يتمثل في: حاجتهم إلى المال، والإغواء وإتباع الشهوات، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والتعليمات، والإحساس بالدونية والفروق الكبيرة في المستوى المعيشي والاقتصادي بين الوافدين وبين أفراد المجتمع السعودي، وبينت الدراسة أن معظم العمالة الوافدة يتراوح أعمارها بين (20-29) سنة وأن معظمهم من فئة العزاب.

وأجرت (المراشدة، 2002). دراسة بعنوان: "العمالة الوافدة والجريمة في الأردن"، دراسة ميدانية، هدفت إلى التعرف على حجم واتجاهات الجريمة لديهم، وأنماط وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأهم خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من (338) من المحكومين وموقوفين من العمالة الوافدة والمودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل في قفقفا، بيرين، السلط، سواقة، الجويدة، النساء، الكرك، ومعان. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أكثر الجرائم المنتشرة في مجتمع العمالة الوافدة مرتبة تنازلياً هي: جرائم السرقات، المخدرات، الشيك بدون رصيد، هتك العرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، إيذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال. وأنة كلما ازدادت مدة الإقامة في الأردن للعامل الوافد كلما زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة وقد تبين بأن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى والأحياء الشعبية.

وفي دراسة أجراها (المطوع، 2012) بعنوان: "المنظور الاقتصادي للآثار الايجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربي"، هدفت الدراسة إلى عدم وجود توازن بين جنسيات العمالة الوافدة. تكوَّن عينة ومجتمع الدراسة من العمال الوافدون **في دول الخليج العربي،** وخلصت نتائج الدراسة إلى: أن هيمنة جنسيات معينة يشكل وضعا شاذاً وفي غاية الخطورة في ظل التغيرات الدولية التي تشهدها المنطقة، والى ضرورة تحقيق التوازن بين جنسيات العمالة بحيث لا تطغى أي جنسية على أخرى وأخذ نظام الحصص بعين الاعتبار مع إعطاء الأولوية للعمالة العربية والمسلمة كحل مهم وسريع في هذا الجانب الذي يمس هوية المجتمعات الخليجية.

وفي دراسة أجراها (الزومان، 2000) بعنوان : "أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وأكثر تلك الأنماط شيوعا، بالإضافة إلى التعرف على خصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة. استخدم الدراسة منهج المسح الاجتماعي حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من المساجين المحكومين بسجن الملز، وإصلاحية الحائز بمدينة الرياض. وقد خلصت الدراسة إلى أن جرائم المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبها الوافدين بمدينة الرياض تلاها

جريمة السرقة والمسكرات واغلب مرتكبي الجرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية وأما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في جرائم الأخلاقية وأخيرا جرائم الرشوة والتزوير اشترك فيها أربع جنسيات هي: الباكستانية والهندية والبنغالية واليمنية وبلغ الأنماط الإجرامية التي ارتكبها العمالة الوافدة 41 نمطا وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

وقد قام (الجزيم، 1999) بدراسة بعنوان: "التخطيط لمواجهة مشكلة إسهام العمالة الوافدة في تهريب المواد المخدرة بمدينة الرياض"، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتمت الاستعانة بالمقابلات الشخصية، والاستبيان، والدراسات الإحصائية، ودراسة الحالة كأدوات لجمع المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: عدم وجود علاقة بين مدة الإقامة بالمملكة وعمليات تهريب المواد المخدرة، ووجود علاقة ايجابية بين إقدام العمالة الوافدة على تهريب المخدرات ورغبتهم في تحقيق كسب مادي سريع وان الجنسية الباكستانية هي أكثر الجنسيات تركيزا على تهريب المخدرات بنسبة 67% تلاها الجنسيات الهندية والبريطانية والبنغالية.

وفي دراسة قام بإعدادها (اتحاد الغرف الخليجية، 2008) بعنوان: "العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وسياسة سلبياتها" والتي هدفت إلى التعرف على سلبيات وايجابيات العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي، ومن أهم نتائجها بالرغم من الجهود التي بذلتها دول المجلس في الحد من العمالة الوافدة، إلا أن مجلس التعاون مازال يفتقر إلى وجود إستراتيجية شاملة يمكنها أن تحد من تفاقم مشكلة البطالة، وهو الأمر الذي ينسحب على معظم دول المجلس، وقد عرضت الدراسة تجربتين من تجارب دول مجلس التعاون في مجال وضع برامج عمل فاعلة للحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة وهما تجربتا: مملكة البحرين، والممكلة العربية السعودية.

وأجرى (عثامنة والزعبي، 2008) دراسة بعنوان: "الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة"، تهدف هذه الدراسة إلى استعراض العمالة الوافدة إلى الأردن، وتحويلاتها للخارج، وكذلك العمالة الأردنية المهاجرة، وإلى قياس الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لكل منها، وذلك من خلال بناء نموذج اقتصاد كلي توازني تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم بناء نموذج اقتصادي كلي يشمل جانبي الطلب والعرض، يشمل النموذج على (25) متغيراً، منها (12) متغيراً داخلياً، و (13) متغيراً خارجياً. بيَّنت النتائج أن المرونات طويلة الأمد الخاصة بالمتغيرات الداخلية التي تضمنها النموذج المقدر بالنسبة لتحويلات الأردنيين في الخارج جاءت موجبة، ما عدا تلك الخاصة بالمستوردات وبالعمالة الوافدة وكانت الأعلى بالنسبة للطلب على النقود (45.89)، في حين جاءت هذه المرونات بالنسبة لتحويلات العمالة الوافدة سالبة، عدا تلك الخاصة بالعمالة الأردنية، وبلغ متوسطها (25.16). أما المرونات بالنسبة للعمالة الوافدة، فقد جاءت موجبة، عدا ما خص الاستهلاك والاستهلاك الحكومي والإيرادات الضريبية. وكان متوسطها الأعلى بالنسبة للمستوردات(439.13) وأخيراً، توصي الدراسة بتبني إستراتيجية وطنية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، من خلال دعم التوظيف في القطاع التصديري، وضبط مدخلات سوق العمل وخاصة تلك المتعلقة بالهجرة إلى المملكة، وضرورة التركيز على التعليم المهني، ورفع الحد الأدنى للأجور، وبالبدء بإنشاء قاعدة بيانات عن العمالة الأردنية في الخارج وبضرورة إجراء مسوحات متخصصة عن العمالة الوافدة للأردن بهدف التعرف إلى حجمها وخصائصها المختلفة. الكلمات الدالة: العمالة الوافدة، العمالة المهاجرة، نموذج اقتصاد كلي، الأردن.

دراسة العامري (2008)، بعنوان: "التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات"، دراسة تحليلية، هدفت الدراسة الى التعرف على شكل ومضمون التغطية الصحفية اليومية لقضايا العمالة الوافدة من خلال عينة تمثل توجه الصحافة شبه الرسمية (الاتحاد والبيان) والصحافة الخاصة (الخليج). ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة بذلك البحث

أداة تحليل المضمون، وتم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المستخدمة (أداة تحليل المضمون) من خلال عرضها على ثلاثة محكمين مختصين في المجال الإعلامي، وعرضها على محللين اثنين من طلبة في السنة الرابعة من تخصص الإعلام في جامعة الإمارات، إذ تم اختيار عينة عشوائية من الصحف الثلاث بمعدل عددين من كل صحيفة، وبعد إجراء التحليل سواء كان ذلك خبراً أم مقالا لكاتب أم تقريراً أم تحقيقاً ولهذا الغرض تم تحليل كل وحدة حسب تصنيفات الدراسة.

وتمَّ تطبيق الدراسة على صحف صدرت خلال فترة ومنية تمتد أول يناير 2004 حتى نهاية ديسمبر 2004، وقد اختار الباحث عينة من مجتمع الدراسة بنسبة 20% من الصحف الثلاث، بواقع 73 عدد من كل صحيفة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على الخبر، وقلقة المساحة التي تحتلها أخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين نوع الصحيفة التي نقلته، ولوحظ أن صحيفة الخليج كانت الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة. بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين جنسية العمال موضوع الخبر ولوحظ أن العمالة الأسيوية كانت الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

كذلك أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلق بالعمالة الوافدة وبين الفئات العمرية للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبار، حيث لوحظ أن العمال من الفئات العمرية بين 20 إلى 30 عاماً كانوا الأكثر تناولاً للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة. إلى جانب وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصدر الخبر المتعلقة بالعمالة الوافدة وبين المستوى التعليمي للعمالة الوافدة التي تناولتها الأخبار، إذ أن العمال الأقل من فئة ثانوية عامة فما دون كانوا الأكثر تكراراُ في للأخبار المتعلقة بالعمالة الوافدة.

2.2.2 **الدراسات الأجنبية:**

أجرى (Brian & Machin,2010) دراسة بعنوان: "الجريمة والعمالة المهاجرة: أدلة من موجات الهجرة في المملكة المتحدة"، بحثت الدراسة العلاقة بين الهجرة والجريمة. وقد أعتبر الباحثان أن الآثار السلبية المرتبطة بالجريمة محتملة من اثنتين من الموجات الكبيرة من الهجرة إلى المملكة المتحدة التي وقعت على مدى العقد الماضي. وكان أول هذه في أواخر في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية العقد الأول من القرن الحالي، بوجود عدد كبير من طالبي اللجوء، في حين أن الثانية تظهر تدفق كبير من العمال من الدول من أجل الانضمام إلى للاتحاد الأوروبي. نموذج اقتصادي بسيط متعلق بالجريمة، تسبب وجوده وضع سوق العمل النسبي وتعمله مع المجموعات من المهاجرين، وتعطي احتمالاً بأن معدلات الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة قد تختلف جداً عن تلك المرات السابقة في الواقع، وتبين لنا أن الموجة الأولى أدت إلى ارتفاع في جرائم الملكية، في حين كانت الموجة الثانية لا يوجد مثل هذا التأثير. لم يكن هناك أي تأثير ملحوظ على جرائم العنف. الأدلة التي تم جمعها البيانات تشير إلى أن التغيرات في معدلات الجريمة خلال موجات المهاجرين لا يمكن أن يعزى إلى جرائم ضد المهاجرين، في حين تشير بعض البيانات بأن موجات تدفق المهاجرين الثانية ليس لها علاقة على الإطلاق بآثار الجريمة التي تركتها الموجة الأولى.

أجرى (Pinotto et. al, 2010) دراسة بعنوان: "هل تسبب العمالة الوافدة ارتفاع في معدلات الجريمة"، هدفت الدراسة لإيجاد إجابة حول هل أن العمالة الوافدة تسبب ارتفاع بمعدلات الجريمة، ودرس الباحثون العلاقة التجريبية بين الهجرة والجريمة عبر المحافظات الإيطالية خلال الفترة 1990-2003. لتحيق أهداف الدراسة تم استخدام نتائج سابقة من أبحاث ومقالات ودراسات أجريت سابقاً حول الموضوع نفسه ،وبالاعتماد على السجلات الإدارية للشرطة، فإننا استطعنا اثبات أن لمعدلات الهجرة المتزايدة أثر في ارتفاع معدلات الجريمة في ايطاليا وخوصا معدلات الجريمة المتعلقة بالممتلكات. بالمقابل درس الباحثان مقارنة أجروها بين معدلات الهجرة المتزايدة على معدلات الجريمة على البلدان المجاورة

مقارنة بايطاليا ،لدراسة العامل الأكثر تأثير على التغير في الحالة الاجتماعية للسكان في ايطاليا، ووفقا للتغييرات فقد كانت النتائج أن معدلات الجريمة كانت أكثر تزايدا فيما يخص جنحة السرقة، وأثر طفيف في ارتفاع معدلات الجريمة الأخرى ، وبينت أخرى أن السرقة كانت البداية للوجود ارتفاع في معدلات الجريمة الأخرى.

قامت (Jaitman & Michan ,2013) بإجراء دراسة بعنوان: "الهجرة والجريمة: أدلة جديدة من انكلترا وويلز"، حيث هدفت لدراسة علاقة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالهجرة وعلاقتها بمعدلات الجريمة، وتقديم أدلة جديدة من إنجلترا وويلز من العقد الأول من القرن الحالي. كانت فترة الألفيات (2000) من أكثر الفترات التي شهدت فيها انكلترا تدفقا في عدد المهاجرين إليها وخصوصا من دول أوروبا الشرقية ومن الاتحاد الأوروبي أيضاً، وخصوصاً في عام 2004. وتبحث الدراسة الآثار التي تسببها حركة العمالة المهاجرة وكيف يتم بتحديد خطورتها على واقع معدلات الجريمة. ويذكر الباحثون قدرة السلطات على وضع نماذج لسياسات صارمة تتناسب مصداقيتها مع البيانات الإحصائية المقدمة ، ويقر الباحثان عدم وجود أي دليل على متوسط الأثر التي تسببها للهجرة على الجريمة، وبأنهما لم يدرسا حالتي انكلترا وويلز بشكل منفصل بل كحالة واحدة وتم إضافة وضع لندن إليها من ناحية دراسة الآثار المترتبة عليها اثر الهجرة في فترة زمنية طويلة

قام (Miles & Adam,2014) بإجراء دراسة بعنوان:" هل تطبيق قوانين الهجرة يحد من الجريمة؟ الأدلة من "المجتمعات الآمنة"، هدفت إلى معرفة أثر تطبيق قوانين الهجرة على الحد من الجريمة، استفاد الباحثان من التجربة السياسية لمعالجة الموضوع، وبالأخص مبادرة "البلدان الآمنة"، وهو برنامج مصمم لتمكين الحكومة الاتحادية للتحقق من حالة هجرة كل شخص يقبض عليه عن جريمة من قبل الشرطة المحلية. منذ إطلاق هذه المبادرة ، وقد أدت لاعتقال إلى أكثر من ربع مليون. واستغلال للمرحلة التمهيدية من المبادرة تم تطبيقها على أكثر من 3000 مقاطعة من الولايات المتحدة للحصول على الاختلافات في والخلافات لتخفيض معدلات الجريمة المحلية بتطبيق قوانين هذه المبادرة، ولتحقيق أهداف الدراسة

استعان الباحثان ببيانات عن مجموعة من المهاجرين بالرجوع إلى الحكومة الفيدرالية، لتقدير مرونة قوانين الهجرة. أظهرت النتائج: أن المجتمعات الآمنة أدت إلى أي تخفيضات ملموسة في معدل الجريمة حسب مؤشر FBI، كما أنها خفضت معدلات الجريمة العنيفة والقتل، والاغتصاب، والسرقة، أو تتفاقم الاعتداءات. ويبين هذا الدليل أن البرنامج لم يقدم الهدف الرئيسي المتمثل في جعل المجتمعات أكثر أماناً.

أجرى (AlFares,2015) دراسة بعنوان: "نظرة تاريخية على العلاقة بين العمالة الوافدة ومعدلات الجريمة :دراسة ميدانية على العمالة الايرلندية في المملكة المتحدة"، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العمالة الوافدة وأثرها على معدلات الجريمة وبشكل محدد العمالة الايرلندية الموجودة في المملكة المتحدة، بين الباحث أنه على مدى التاريخ كانت بريطانيا بلد مرحَّب بالعمالة الوافدة، حتى أن العامل كان مع الوقت يستدرج عائلته للعيش معه. ومع ذلك، عندما زاد عدد سكانها، بدأت المخاوف السياسية والعامة في الظهور فيما يتعلق بالتركيب السكاني والصحة والاقتصاد ومعدلات الجريمة، و قدمت هذه الدراسة استكشاف للجوانب الزمنية العلاقة التي تربط معدلات الجريمة بالرعايا من الدول الأجنبية من الجزئية العاملة، ومن خلال تتبع الدور التاريخي لسياسات الهجرة والمناقشات السياسية في أداء المهاجرين الإجرامي سلطت الدراسة الضوء على القيود الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على أنشطة الرعايا الأجانب، ودور اتجاه الرأي العام والتغطية الإعلامية في ربط الرعايا الأجانب إلى جرائم جنائية غير الهجرة، مع التركيز بشكل خاص على إجرام الايرلنديين في المملكة المتحدة.

التعليق على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، وذلك من خلال التعرف على حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني، وكيف يمكن إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، للحد من زيادة معدلات الجريمة في المجتمع العُماني؟؛ لذلك تنوعت الأبحاث والدراسات السابقة التي بحثت

في موضوع العمالة الوافدة وتأثيراتها السلبية والإيجابية في المجتمعات، فدراسة الجحني (2002)، هدفت إلى التعرف على التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة، ودراسة غربي (2002) والتي بحثت في الكشف عن سبب الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي هو العمل، وعليه فإنَّ معظم سياسات تنظيم الهجرة في هذه الدول تركز على تنظيم وإدارة الدخول والإقامة بغرض العمل أو الزيادة، ودراسة المراشدة (2002) هدفت إلى التعرف على حجم واتجاهات الجريمة لديهم، ودراسة المطوع (2003) هدفت الدراسة إلى عدم وجود توازن بين جنسيات العمالة الوافدة، وفي دراسة أجراها عثامنة والزعبي (2008) هدفت إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة.

كما تناولت هذه الدراسة مجموعة من الدراسات الأجنبية التي تحدثت عن موضوع العمالة الوافدة ومن أبرزها دراسة (AlFares,2015)، هدفت إلى التعرف على "نظرة تاريخية على العلاقة بين العمالة الوافدة ومعدلات الجريمة: دراسة ميدانية على العمالة الايرلندية في المملكة المتحدة"، وقامت (Jaitman & Michan ,2013) بدراسة هدفت إلى التعرف على علاقة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالهجرة وعلاقتها بمعدلات الجريمة، وأجرى (Baker,2013) دراسة هدفت إلى التعرف على الأثر الذي تركه إصلاح قوانين الهجرة الوافدة العاملة على معدلات الهجرة في فترة 1986.

أما الدراسة الحالية **فتتميز عن الدراسات السابقة بأنها** هدفت بشكل رئيس للتعرف على مدى تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطريقة والإجراءات التي تم إتباعها للوصول إلى أهداف الدراسة، وتتمثل بتحديد المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة والأداة المستخدمة للوصول إلى البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة.

1.3 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج المسحي الاستقصاي، لجمع البيانات وتحليلها للكشف عن أثر العمالة الوافدة على معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات العُمانية لسنة الدراسية (2014-2015م).

3.3 وصف خصائص عينة الدراسة:

تكوِّنت عينة الدراسة من (153) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية في سلطنة عُمان تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يبيِّن التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	92.00	%60.13
	أنثى	61.00	%39.87
العمر	أقل من 25 سنة	4.00	%2.61
	26-35 سنة	71.00	%46.41
	36-45 سنة	49.00	%32.03
	أكثر من 45	29.00	%18.95
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	17.00	%11.11
	أستاذ مشارك	72.00	%47.06
	أستاذ مساعد	57.00	%37.25
	مدرس	7.00	%4.58
الخبرة	أقل من 5 سنوات	42.00	%27.45
	5-10 سنوات	66.00	%43.14
	11-15 سنة	32.00	%20.92
	أكثر من 15 سنة	13.00	%8.50

يظهر من الجدول (2) ما يلي:

1. أنَّ أعلى تكرار لمتغير الجنس كان لفئة الذكور حيث بلغ (92.00) وبنسبة مئوية (60.13%)، بينما بلغ تكرار فئة الإناث (61.00) وبنسبة مئوية (39.87%).
2. أنَّ أعلى تكرار لمتغير العمر كان لفئة (26-35 سنة) حيث بلغ (71.00) وبنسبة مئوية (46.41%)، تلتها فئة (36-45 سنة) بتكرار (32.03%) وبنسبة مئوية (32.03%)، تلتها فئة (أكثر من 45) بتكرار (29.00) وبنسبة مئوية (18.95%)، وجاءت فئة (أقل من 25 سنة) بأدنى تكرار بلغ (4.00) وبنسبة مئوية (2.61 %).
3. أنَّ أعلى تكرار لمتغير الرتبة الأكاديمية كان لفئة (أستاذ مشارك) حيث بلغ (72.00) وبنسبة مئوية (47.06%)، تلتها فئة (أستاذ مساعد) بتكرار (57.00) وبنسبة مئوية (37.25%)، تلتها فئة (أستاذ) بتكرار (17.00) وبنسبة مئوية

(11.11%)، وجاءت فئة (مدرس) بأدنى تكرار بلغ (7.00) وبنسبة مئوية (4.58%).

4. أنَّ أعلى تكرار لمتغير الخبرة كان لفئة (5-10 سنوات) حيث بلغ (66.00) وبنسبة مئوية (43.14%)، تلتها فئة (أقل من 5 سنوات) بتكرار (42.00) وبنسبة مئوية (27.45%)، تلتها فئة (11-15 سنة) بتكرار (32.00) وبنسبة مئوية (20.92%)، وجاءت فئة (أكثر من 15 سنة) بأدنى تكرار بلغ (13.00) وبنسبة مئوية (8.50%).

4.3 أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة بعد الإطلاع على الأدب النظري والرجوع إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالعمالة الوافدة والجريمة وتم وضع مجموعة من الفقرات للإجابة عن أسئلة الدراسة.

تكونت أداة الدراسة من (46) فقرة موزعة على (5) مجالات: المجال الأول حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان **تكون من** (6) فقرات، المجال الثاني معدلات الجريمة في سلطنة عُمان تكون من (11) فقرة، المجال الثالث أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني تكون من (9) فقرات، المجال الرابع مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات (8 فقرات)، المجال الخامس درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة (12 فقرة).

5.3 صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري: لعرض التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم توزيعها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (6) من الخبراء العاملين في الجامعات الأردنية والعُمانية، وطُلب منهم وضع ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول مدى مناسبة فقرات الاستبيان لمجالات الدراسة التي تتوافق مع تحقيق أهدافها، وتم الأخذ وتعديل فقرات الاستبيان بحيث أصبح التدريج الخماسي لمجال معدلات الجريمة في كل

قطاع (تدريج ثلاثي) وتعديل بعض الفقرات حسب مقترحات المحكِّمين. لتبقى الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (46) موزعة على (5) مجالات.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تمَّ تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (20) فرداً من أفراد مجتمع الدراسة تمَّ اختيارهم من خارج العينة الأصلية، وتمَّ حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة. كما تمَّ تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات أداة الدراسة (الإستبانة)، والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول (3)

معاملات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وثبات الإعادة (Test – Retest) لمجالات أداة الدراسة

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا	معامل ثبات الإعادة
1	حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان.	0.89	**0.78
2	معدلات الجريمة في سلطنة عمان.	0.90	**0.86
3	أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.	0.82	**0.73
4	مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة.	0.72	**0.79
5	درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة.	0.73	**0.82

** دالة عند ($\alpha \leq 0.01$).

* دالة عند ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول (3) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الاستبانة تراوحت بين (0.72-0.90) كان أعلاها لمجال " معدلات الجريمة في سلطنة عمان"، وأدناها لمجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، وجميع معاملات الثبات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة. كما تراوحت معاملات ثبات الإعادة (Test – Retest) لمجالات الاستبانة بين (0.73-0.86) كان أعلاها لمجال "معدلات الجريمة في سلطنة عمان" ، وأدناها لمجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، وجميع المعاملات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

7.3 تصحيح المقياس:

استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة للمجلات "حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان"، و"معدلات الجريمة في سلطنة عمان"، و"أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني"، وتمَّ إعطاء موافق بدرجة كبيرة جداً (5)، موافق بدرجة كبيرة (4)، موافق بدرجة متوسطة (3)، موافق بدرجة قليلة (2)، موافق بدرجة قليلة جداً (1)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة:

1. أقل من 2.33 منخفضة.
2. من 2.34-3.66 متوسطة.
3. من 3.67 إلى 5.00 مرتفعة.

كما استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الثلاثي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة للمجالين "درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة"، و"مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، وتمَّ إعطاء كبيرة (3)، متوسطة (2)، قليلة (1)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة:

1. أقل من 1.66 منخفضة.
2. من 1.67-2.33 متوسطة.
3. من 2.34 إلى 5.00 مرتفعة.

8.3 متغيرات الدراسة:

أ- **المتغيرات المستقلة**: حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني.

ب- **المتغيرات التابعة**: حجم ونوع الجريمة في المجتمع العُماني.

9.3 إجراءات تنفيذ الدراسة:

تم إجراء الدراسة بناءً على الخطوات التالية:

1. تم مراجعة المواد النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأهدافها ومدى تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة.
2. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (26) فقرة موزعة على (5) مجالات، وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (153) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العُمانية، والتحقق من صدقها بواسطة المحكمين وثباتها بطريقة كرونباخ ألفا.
3. وبعد جمع البيانات وإدخالها إلى الكمبيوتر وتحليلها، تم التوصل إلى نتائج الدراسة.
4. ومن ثم مناقشة نتائج الدراسة، وبناءً عليه تم وضع مجموعة من التوصيات.

10.3 المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تمَّ إدخال البيانات إلى برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، كما تمَّ استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات أداة الدراسة (الاستبانة).
3. اختبار (One Sample T-test) لتحديد الدلالة الإحصائية لكل مجال.
4. تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.
5. اختبار (LSD) لتحديد مواقع الفروق الدالة إحصائياً في متغيرات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج

يتضمَّن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي هدفت التعرُّف علـى تـأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهـة نظـر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العُمانية، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد علـى أسئلة الدراسة وفرضياتها.

1.4 عرض النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العُمانية؟

للإجابة عن السؤال الأول، تمَّ حساب المتوسطات الحسـابية والانحرافـات المعيارية لمجال "حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان"، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان

(ن=153)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	سلطنة عُمان تعاني من ازدياد حجم العمالة الوافدة.	3.25	1.66	4	متوسطة
2	لا يوجد مبرر لزيادة حجم العمالة في المجتمع العُماني.	2.33	1.45	5	منخفضة
3	العمالة الوافدة في سلطنة عُمان اكبر من الحجم المطلوب.	1.96	1.49	6	منخفضة
4	تغطي العمالة الوافدة معظم قطاعات العمل في السلطنة.	3.64	1.53	2	متوسطة
5	لا يوجد إجراءات حكومية لتقليل حجم العمالة في سلطنة عمان.	3.80	1.44	1	مرتفعة
6	لا يوجد مبررات واضحة في إجراءات استقدام العمالة الوافدة.	3.30	1.35	3	متوسطة
	المجال ككل	3.05	0.78		متوسطة

يظهر من الجدول (4) أنَّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.80-1.96)، كانت أعلاها للفقرة رقم (5) والتي تنص على "لا يوجد إجراءات حكومية لتقليل حجم العمالة في سلطنة عمان"" بمتوسط حسابي (3.80) وبدرجة مرتفعة، تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على "سلطنة عُمان تعاني من ازدياد حجم العمالة الوافدة" بمتوسط حسابي (3.25) وبدرجة متوسطة، تلتها الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تغطي العمالة الوافدة معظم قطاعات العمل في السلطنة" بمتوسط حسابي (3.64) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) والتي تنص على "لا يوجد مبررات واضحة في إجراءات استقدام العمالة الوافدة" بمتوسط حسابي (3.30) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان" ككل (3.05) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما حجم معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال "معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية"، والجدول(5) يوضح ذلك.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية (ن=153)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يوجد معدلات كبيرة من الجريمة في سلطنة عمان.	3.33	1.39	5	متوسطة
2	تعاني سلطنة عُمان من ازدياد مستمر في معدلات الجريمة.	2.37	1.74	9	متوسطة
3	لا توجد عقوبات كافية تمنع من ارتكاب الجرائم في سلطنة عمان.	3.63	1.10	2	متوسطة
4	انتشرت الجريمة بشكل واضح في المجتمع العُماني.	3.52	1.16	4	متوسطة
5	أصبحت السرقة سلوك يتم ارتكابه بشكل واضح	3.20	1.51	6	متوسطة

	في المجتمع العُماني.				
6	**هناك جرائم كثيرة لا تفصح الحكومة عنها لعــدم التسبب في نشر الفوضى في المجتمع العُماني.**	3.02	1.61	7	**متوسطة**
7	**تعاني السلطنة من عــدم اســتقرار أمنـــي فـــي المرحلة الحالية.**	2.39	1.60	8	**متوسطة**
8	**جرائم القتل في ازدياد في المجتمع العُماني.**	3.56	1.35	3	**متوسطة**
9	**جرائم السطو والسلب أصبحت ظاهرة منتشرة في السلطنة.**	2.10	1.59	10	**منخفضة**
10	**هناك جرائم يتم ارتكابها ولا تســتطيع الحكومـــة التعرف على مرتكبيها.**	3.63	1.37	2	**متوسطة**
11	**انتشرت جرائم غريبة على المجتمع في ســلطنة عُمان (مثل اغتصاب القصر، والقتل مـــن اجــل المال).**	4.03	1.36	1	**مرتفعة**
	المجال ككل	3.16	0.77		**متوسطة**

يظهر من الجدول (5) أنَّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.03-2.10)، كانت أعلاها للفقرة رقم (11) والتي تنص على "انتشرت جرائم غريبة على المجتمع في سلطنة عُمان (مثل اغتصاب القصر، والقتل من أجل المال)" بمتوسط حسابي (4.03) وبدرجة مرتفعة، تلتها الفقرتان رقم (10) و(3) واللتان تنصان على "هناك جرائم يتم ارتكابها ولا تستطيع الحكومة التعرف على مرتكبيها"، و"لا توجد عقوبات كافية تمنع من ارتكاب الجرائم في سلطنة عمان" وكلاهما بمتوسط حسابي (3.63) وبدرجة متوسطة، ومن ثمَّ الفقرة رقم (8) والتي تنص على "جرائم القتل في ازدياد في المجتمع العُماني" بمتوسط حسابي (3.56) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (9) والتي تنص على "جرائم السطو والسلب أصبحت ظاهرة منتشرة في السلطنة" بمتوسط حسابي (2.10) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية " ككل (3.16) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثالث: ما أبرز قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال "قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية"، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية

(ن=153)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	القطاع التعليمي والأكاديمي	2.02	0.87	1	**متوسطة**
2	القطاع الزراعي	1.61	0.84	4	**منخفضة**
3	القطاع الصناعي	1.79	0.78	2	**متوسطة**
4	القطاع الخدمي	1.53	0.74	6	**منخفضة**
5	القطاع الصحي	1.76	0.77	3	**متوسطة**
6	القطاع التجاري	1.51	0.65	7	**منخفضة**
7	قطاع الإنشاءات والمباني	1.56	0.61	5	**منخفضة**
	القطاعات مجتمعة	1.68	0.41		**متوسطة**

يظهر من الجدول (6) أنَّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.83-1.37)، كانت أعلاها للفقرة رقم (1) والتي تنص على "القطاع التعليمي والأكاديمي" بمتوسط حسابي (2.02) وبدرجة متوسطة، تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على "القطاع الصناعي" بمتوسط حسابي (1.79) وبدرجة متوسطة، وتلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على "القطاع الصحي" بمتوسط حسابي (1.76) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) والتي تنص على "القطاع التجاري" بمتوسط حسابي (1.51) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للقطاعات مجتمعة (1.68) وبدرجة متوسطة.

السؤال الرابع: ما أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال "أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية"، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية (ن=153)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	السرقة	2.05	0.81	1	متوسطة
2	القتل	1.66	0.74	5	منخفضة
3	الشجار والضرب والاقتتال	1.82	0.80	2	متوسطة
4	التعدي على الحقوق المدنية للآخرين	1.68	0.76	4	متوسطة
5	التعدي على الأملاك الخاصة	1.56	0.78	8	منخفضة
6	الدهس المتعمد	1.63	0.76	7	منخفضة
7	السطو المسلح	1.79	0.77	3	متوسطة
8	التزوير	1.79	0.76	3	متوسطة
9	انتحال الشخصيات	1.43	0.74	10	منخفضة
10	الزنا والاغتصاب	1.65	0.87	6	منخفضة
11	النهب والسلب	1.55	0.75	9	منخفضة
	المجال ككل	1.69	0.34		متوسطة

يظهر من الجدول (7) أنَّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1.43-2.05)، كانت أعلاها للفقرة رقم (1) والتي تنص على "السرقة" بمتوسط حسابي (2.05) وبدرجة متوسطة، تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على "الشجار والضرب والاقتتال" بمتوسط حسابي (1.82) وبدرجة متوسطة، ومن ثمَّ الفقرتان رقم (7) و(8) واللتان تنصان على "السطو المسلح" و"التزوير" بمتوسط حسابي (1.79) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (9) والتي تنص على "انتحال الشخصيات" بمتوسط حسابي (1.43) وبدرجة منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "أشكال وأنواع الجرائم في

المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية" ككل (1.69) وبدرجة منخفضة.

السؤال الخامس: ما أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال "أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية"، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية

(ن=153)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	العمالة الوافدة أحد الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.	3.69	1.49	1	مرتفعة
2	تنتشر الجريمة بشكل أكبر في الأماكن التي يعمل بها الوافدين.	3.39	1.55	5	متوسطة
3	العمالة الوافدة في سلطنة عُمان تزيد من حجم الجريمة المنظمة.	3.65	1.46	2	متوسطة
4	العقوبات الرادعة للجريمة لا تمنع الوافدين من ارتكاب الجرائم.	3.42	1.75	4	متوسطة
5	تنتشر الجريمة في أوساط العمالة الوافدة أكثر من السكان المحليين.	3.43	1.69	3	متوسطة
6	يعاني المجتمع العُماني من زيادة حجم الجريمة نتيجة زيادة حجم العمالة الوافدة.	3.35	1.66	6	متوسطة
7	العمالة الوافدة لا تشكل مشكلة بالنسبة للجريمة في المجتمع العُماني.	3.31	1.59	7	متوسطة
8	الإجراءات المتبعة في استقدام العمالة الوافدة كفيلة بعدم ارتكاب أي جريمة داخل السلطنة.	3.20	1.66	8	متوسطة
9	العمالة الوافدة لا تسبب الفوضى الأمنية في السلطنة.	3.09	1.64	9	متوسطة
	المجال ككل	3.39	0.94		متوسطة

يظهر من الجدول (8) أنَّ المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.69-3.09)، كانت أعلاها للفقرة رقم (9) والتي تنص على "العمالة الوافدة أحد الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" بمتوسط حسابي (3.69) وبدرجة مرتفعة، تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على "العمالة الوافدة في سلطنة عُمان تزيد من حجم الجريمة المنظمة" بمتوسط حسابي (3.65) وبدرجة متوسطة، وتلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على "تنتشر الجريمة في أوساط العمالة الوافدة أكثر من السكان المحليين" بمتوسط حسابي (3.43) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (9) والتي تنص على "العمالة الوافدة لا تسبب الفوضى الأمنية في السلطنة" بمتوسط حسابي (3.09) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية " ككل (3.39) وبدرجة متوسطة.

وللكشف عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لحجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تمَّ استخدام اختبار One Sample T-test، والجدول (9) يبيِّن ذلك.

جدول (9)

اختبار One Sample T-test لفقرات "أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني".

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.	3.39	0.94	11.75	0.00

أظهرت النتائج أنَّ قيمة (t) بلغت (11.75) وبدلالة إحصائية (0.00)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) حجم ارتكاب

الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.

السؤال السادس: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير الجنس؟

للإجابة عن للإجابة عن هذا السؤال، تــمَّ حســاب المتوســطات الحســابية والانحرافات المعيارية لمجال "أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة فــي المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فــي الجامعــة العُمانيــة"، والجدول (10) يوضح ذلك.

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة تبعاً لمتغير (النوع)، وللكشف عن الفروق بين هذه المتوسطات تبعاً لمتغير (النوع) تمَّ استخدام اختبار "t" للعينات المستقلة (Independent - Sample T. Test)، والجدول (10) يوضِّح ذلك.

الجدول (10)

نتائج (Independent - Sample T. Test) للكشف عن أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الجنس.

المجال	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان.	ذكر	3.01	0.80	0.67-	0.51
	أنثى	3.09	0.74		
معدلات الجريمة في سلطنة عمان.	ذكر	3.19	0.82	0.65	0.52
	أنثى	3.11	0.69		
أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.	ذكر	3.45	1.01	0.87	0.39
	أنثى	3.31	0.83		
مدى الحاجة إلى عمالـــة الوافـــدة فـــي القطاعات المختلفة.	ذكر	1.64	0.41	1.68-	0.09
	أنثى	1.75	0.39		
درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالـــة الوافدة.	ذكر	1.66	0.33	1.31-	0.19
	أنثى	1.74	0.35		

يظهر من الجدول (10) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الجنس لجميع مجالات الاستبانة.

السؤال السابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم و حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير العمر؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة تبعاً لمتغير (العمر)، وللكشف عن الفروق بين هذه المتوسطات تبعاً لمتغير (العمر) تمَّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (11) يوضِّح ذلك.

الجدول (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) للكشف عن أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة تبعاً لمتغير العمر.

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
حجم العمالة الوافدة	بين المجموعات	0.791	3	0.264	0.430	0.732
	داخل المجموعات	91.456	149	0.614		
	المجموع	92.248	152			
معدلات الجريمة	بين المجموعات	2.297	3	0.766	1.297	0.278
	داخل المجموعات	87.988	149	0.591		
	المجموع	90.285	152			
أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة	بين المجموعات	3.107	3	1.036	1.179	0.320
	داخل المجموعات	130.870	149	0.878		
	المجموع	133.977	152			
مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة.	بين المجموعات	1.514	3	0.505	3.206	0.025
	داخل المجموعات	23.452	149	0.157		
	المجموع	24.965	152			
درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة.	بين المجموعات	0.829	3	0.276	2.470	0.064
	داخل المجموعات	16.677	149	0.112		
	المجموع	17.506	152			

يظهر من الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ =0.05) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "العمر" لجميع مجالات الاستبانة ما عدا المجال الرابع "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، حيث بلغت قيمة F للمجال الرابع (3.206)، وبدلالة إحصائية (0.025)، وللكشف عن مواقع الفروق تمَّ تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) **للكشف عن مواقع الفروق على متغير العمر في مجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة".**

العمر	المتوسط الحسابي	أقل من 25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	أكثر من 45 سنة
أقل من 25 سنة	2.2857	-	*-0.6278	*-0.5977	*-0.6256
25-35 سنة	1.6579	-	-	0.0301	0.0022
36-45 سنة	1.6880	-	-	-	-0.0279
أكثر من 45 سنة	1.6601	-	-	-	-

يظهر من الجدول (12) وجود فروق في مجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة" تبعاً لمتغير العمر، وكانت الفروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 25 سنة).

السؤال الثامن: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم و حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة تبعاً لمتغير (الرتبة الأكاديمية)، وللكشف عن الفروق بين هذه المتوسطات تبعاً لمتغير (الرتبة الأكاديمية) تمَّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (13) يوضِّح ذلك.

الجدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) للكشف عن أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
حجم العمالة الوافدة	بين المجموعات	0.394	3	0.131	0.213	0.887
	داخل المجموعات	91.854	149	0.616		
	المجموع	92.248	152			
معدلات الجريمة	بين المجموعات	5.291	3	1.764	3.092	0.029
	داخل المجموعات	84.994	149	0.570		
	المجموع	90.285	152			
أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة	بين المجموعات	3.274	3	1.091	1.244	0.296
	داخل المجموعات	130.703	149	0.877		
	المجموع	133.977	152			
مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة.	بين المجموعات	0.288	3	0.096	0.580	0.629
	داخل المجموعات	24.677	149	0.166		
	المجموع	24.965	152			
درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة.	بين المجموعات	0.240	3	0.080	0.689	0.560
	داخل المجموعات	17.267	149	0.116		
	المجموع	17.506	152			

يظهر من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "الرتبة الأكاديمية" لجميع مجالات الاستبانة ما عدا المجال الثاني "ما معدلات الجريمة في سلطنة عمان، حيث بلغت قيمة F للمجال الثاني (3.092)، وبدلالة إحصائية (0.029)، وللكشف عن مواقع الفروق تمَّ تطبيق اختبار (LSD) والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14)

نتائج اختبار (LSD) للكشف عن مواقع الفروق على متغير الرتبة الأكاديمية في مجال "ما معدلات الجريمة في سلطنة عمان"

الرتبة الأكاديمية	المتوسط الحسابي	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ
مدرس	3.0160	-	0.2365	-0.0064	*0.8022
أستاذ مساعد	3.2525	-	-	-0.2429	0.5657
أستاذ مشارك	3.0096	-	-	-	*0.8086
أستاذ	3.8182	-	-	-	-

يظهر من الجدول (14) وجود فروق في مجال "ما معدلات الجريمة في سلطنة عُمان للفترة 2010-2015م" تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت الفروق لصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ) بمتوسط حسابي بلغ (3.82).

السؤال التاسع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم و حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الاستبانة تبعاً لمتغير (الخبرة)، وللكشف عن الفروق بين هذه المتوسطات تبعاً لمتغير (الخبرة) تمَّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (15) يوضِّح ذلك.

الجدول (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) للكشف عن أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الخبرة.

المجال	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
حجم العمالة الوافدة	بين المجموعات	0.585	3	0.195	0.317	0.813
	داخل المجموعات	91.663	149	0.615		
	المجموع	92.248	152			
معدلات الجريمة	بين المجموعات	0.518	3	0.173	0.287	0.835
	داخل المجموعات	89.766	149	0.602		
	المجموع	90.285	152			
أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة	بين المجموعات	0.691	3	0.230	0.257	0.856
	داخل المجموعات	133.286	149	0.895		
	المجموع	133.977	152			
مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة.	بين المجموعات	1.329	3	0.443	2.793	0.042
	داخل المجموعات	23.636	149	0.159		
	المجموع	24.965	152			
درجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة.	بين المجموعات	0.783	3	0.261	2.325	0.077
	داخل المجموعات	16.723	149	0.112		
	المجموع	17.506	152			

يظهر من الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05=) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "الخبرة" لجميع مجالات الاستبانة ما عدا المجال الرابع "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، حيث بلغت قيمة F للمجال الرابع (2.793)، وبدلالة إحصائية (0.042)، وللكشف عن مواقع الفروق تمَّ تطبيق اختبار (LSD) والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

نتائج اختبار (LSD) للكشف عن مواقع الفروق على متغير الخبرة في مجال " مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة".

الخبرة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنة	من 5-10 سنة	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة
أقل من 5 سنة	1.7755	-	*-0.19326	-0.05676	0.04867
من 5-10 سنة	1.5823	-	-	0.1365	*0.2419
11-15 سنة	1.7188	-	-	-	0.1054
أكثر من 15 سنة	1.8242	-	-	-	-

يظهر من الجدول (16) وجود فروق في مجال "ما معدلات الجريمة في سلطنة عُمان" تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت الفروق لصالح الخبرة (أكثر من 15 سنة).

2.4 مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان؟

أظهرت النتائج أن "**حجم العمالة الوافدة في سلطنة عمان**" **جاءت بدرجة متوسطة**. ويعزي الباحث ذلك لتنوع القطاعات وازدهار المشاريع في سلطنة عُمان وتدني نسبة مشاركة القوة البشرية العُمانية في سوق العمل والارتفاع الكبير في عدد الباحثين عن عمل، خاصة من الشباب في ظل نمو كبير في أعدادهم وتحسن مستمر في مستوى معيشتهم، وهذا يؤكد الحاجة الى تبني سياسات توطين بديلة تشجع على مشاركة اكبر للقوة البشرية العُمانية في سوق العمل وتحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

وأظهرت النتائج أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي نصت على "لا **يوجد إجراءات حكومية لتقليل حجم العمالة في سلطنة عمان**" وبدرجة مرتفعة، ويعزي الباحث ذلك أن الحكومة في سلطنة عُمان لا تقوم بالإجراءات الكافية في معالجة وتنظم العمالة والتقليل منها، حيث إن تنظيم العمالة ووضع الإجراءات المناسبة لتقليل من حجم العمالة يسهم بالقضاء على الممارسات السلبية وغير القانونية التي يمارسها البعض منهم.

وجاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "**لا يوجد مبررات واضحة في إجراءات استقدام العمالة الوافدة**" بدرجة متوسطة، وتجدر الإشارة أن وجود الإجراءات المناسبة في استقدام العمالة الوافدة يسهم بصورة ايجابية باستقدام ذوي الخبرة، والعمالة التي تحتاجها سلطنة عمان، وتنظيم العمالة الوافدة بالصورة المطلوبة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما حجم معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال أن "**معدلات الجريمة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية**" جاء بدرجة متوسطة. ويبرر الباحث ذلك لمستوى الرقابة لدى الحكومة العُمانية وتوفير الأمن والأمان، وبشكل عام يمكن القول ان الجرائم موجودة في اي بلد على اختلاف ثقافاتها ودياناتها ولكن لم تصل معدلات الجريمة لدرجة مرتفعة في سلطنة عمان، واتفقت الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Brian & Machin,2010) والتي كشفت عن الجريمة والعمالة المهاجرة: أدلة من موجات الهجرة في المملكة المتحدة وتبين لنا أن الموجة الأولى أدت إلى ارتفاع في جرائم الملكية، كما اتفقت مع دراسة (Pinotto et. Al,2010) والتي بحثت في هل تسبب العمالة الوافدة ارتفاع في معدلات الجريمة، وتم أثبات أن لمعدلات الهجرة المتزايدة أثر في ارتفاع معدلات الجريمة في ايطاليا وخصوصاً معدلات الجريمة المتعلقة بالممتلكات، فقد أكدت النتائج أن معدلات الجريمة كانت أكثر تزايدا فيما يخص جنحة السرقة، وأثر طفيف في ارتفاع معدلات الجريمة الأخرى، وبينت أن السرقة كانت البداية للوجود ارتفاع في معدلات الجريمة الأخرى.

وأظهرت النتائج أن للفقرة التي تنص على "**انتشرت جرائم غريبة على المجتمع في سلطنة عُمان (مثل اغتصاب القصر، والقتل من اجل المال)**" وبدرجة مرتفعة، ويعزي الباحث ذلك لأسباب مادية وأسباب نفسية تتولد على أثرها انتشار بعض الجرائم الغريبة، وتجدر الإشارة أن الحاجة إلى المال، وأصدقاء السوء،

وضعف الوازع الديني، والحاجة في تعاطي المخدرات والرغبة الجنسية يسهم بانتشار هذه الجرائم.

بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "**جرائم السطو والسلب أصبحت ظاهرة منتشرة في السلطنة**"وبدرجة منخفضة، ويعزي الباحث ذلك إن الحكومة تفرض رقابة اكبر على جرائم السطو والسلب مما يسهم بانخفاض معدل الجرائم حيث إن جرائم السطو والسلب هي من الجرائم التي يستخدم الجاني العنف والتهديد ليكسب ما يريده.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أبرز قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

أظهرت النتائج أن برز قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية" هو القطاع التعليمي والأكاديمي" وبدرجة متوسطة، ويعزي الباحث ذلك لفهم المجتمع العُماني لأهمية القطاع التعليمي وضرورة تطويره باستقطاب ذوي الخبرة والكفاءة، لينعكس ذلك إيجاباً على الدولة ولكن لم يرتقي مستوى الاحتياج لدرجة مرتفعة، ويبرر الباحث ذلك أن التعليم انتشر في عُمان وأصبحت قادرة على الاعتماد على مواطنيها وتزويد قطاع التعليم الأكاديمي من أبنائها وعدم الاعتماد على العمالة الوافدة إلا في تخصصات التي تعاني من نقص فيها.

كما أن المواطنين من الشعب العُماني لا يستطيعون تغطية وتلبية جميع متطلبات القطاعات وبذلك يلجأون للعمالة الوافدة، لكن كان من الملاحظ أن درجة لم ترتقي إلى مستوى مرتفع، ويبرر الباحث ذلك أن المحليين من سلطنة عُمان قادرين على تلبية الاحتياجات في القطاعات المذكورة ولكن ليس بالمستوى المطلوب.

وجاء بالمرتبة الأخيرة "القطاع التجاري" وبدرجة منخفضة، ويعزي الباحث ذلك أن الشعب العُماني يعتمد على نفسه منذ القدم بالتجارة وعدم الحاجة للعمالة الوافدة بسد النقص في القطاع التجاري، وتجدر الإشارة إلى أن النفط والغاز والبيئة

الاستثمارية التي وفرتها الحكومة للمحليين كان لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي للبلد واستثمارها من قبل المحليين والإقبال عليها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

أظهرت النتائج أن أبرز أشكال الجرائم في المجتمع العُماني هي "السرقة" وبدرجة متوسطة، ويعزي الباحث ذلك أن الحاجة للمال تزيد من ارتفاع معدل ارتكاب جريمة السرقة، كما أن ضعف الوازع الديني يسهم بارتفاع جريمة السرقة، ولكن كان من المُلاحظ أن السرقة لم تصل لدرجة مرتفعة ويبرر الباحث ذلك لتوفر جهاز امني جيد في سلطنة عُمان مما يسهم بتقليل من معدلات السرقة.

بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة جريمة "**انتحال الشخصيات**" بدرجة منخفضة، ويعزي الباحث ذلك أن انتحال الشخصية من الجرائم الصعبة والتي يترتب عليها أحكام جنائية من صعب تحملها، وكانت درجة توفر "**أشكال وأنواع الجرائم في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية**" منخفضة، ويعزي الباحث ذلك لقوة الجهاز الأمني في سلطنة عُمان مما ينعكس إيجابا على مستوى الجرائم، واتفقت الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (المراشدة، 2002). وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أكثر الجرائم المنتشرة في مجتمع العمالة الوافدة مرتبة تنازلياً هي: جرائم السرقات، المخدرات، الشيك بدون رصيد، هتك العرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، إيذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال. وأنة كلما ازدادت مدة الإقامة في الأردن للعامل الوافد كلما زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة وقد تبين بأن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى والأحياء الشعبية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن هذا السؤال أن هناك أثر للعمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة

التدريس في الجامعة العُمانية وبدرجة متوسطة، ويعزى الباحث ذلك إلى أن العمالة الوافدة يعانون من التفكك الأسري والضغط النفسي الذي يسهم بزيادة ممارسة العنف، ولكن لم يصل المتوسط الحسابي لمعدلات الجريمة لدرجة مرتفعة، ويبرر الباحث ذلك إلى ارتفاع مستوى الرقابة وقوة الجهاز الأمني في سلطنة العُمان.

كما أن استقطاب عماله من جميع الجنسيات والديانات والثقافات يسهم بصورة مباشرة بخلق نوع من المشاكل والجرائم التي لم يًعتاد عليها من قبل، كما أن البيئة التي يعيش فيها العمالة الوافدة بعيداً عن ذويهم وتنوع الثقافات والعادات والتقاليد تؤثر بصورة مباشرة على معدل الجرائم بطريقة سلبية، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (غربي، 2002) والتي بينت:" الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها"، وأن هذه الظاهرة استمرت تشكل تهديدا أمنيا.

اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Jaitman & Michan, 2013) والتي كشفت عن "الهجرة والجريمة: أدلة جديدة من انكلترا و ويلز"، ويقر الباحثان عدم وجود أي دليل على متوسط الأثر التي تسببها للهجرة على الجريمة، وبأنهما لم يدرسا حالتي انكلترا وويلز بشكل منفصل بل كحالة واحدة وتم إضافة وضع لندن إليها من ناحية دراسة الآثار المترتبة عليها اثر الهجرة في فترة زمنية طويلة

وأظهرت النتائج أن الفقرة التي تنص على "العمالة الوافدة أحد الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني" وبدرجة مرتفعة، ويعزي الباحث ذلك ان العمالة الوافدة على جميع ثقافاتها واختلاف دياناتها تسب ارتفاع في معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، كما أن التحولات المجتمعية التي يعانون منها تزيد لديهم درجة العدوانية والعنف والإرهاب مما ينعكس سلباً على معدلات الجريمة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "العمالة الوافدة لا تسبب الفوضى الأمنية في السلطنة. بدرجة متوسطة، ويعزي الباحث ذلك أن العمالة الوافدة تسبب فوضى وخاصة أن سلطنة عُمان تستقبل عمالة آسيوية تحمل ديانات وثقافات مختلفة، وتعاني من مشاكل اجتماعية مما يخلق من فوضى أمنية، وتجدر

الإشارة أن العمالة الوافدة تعاني من اللامبالاة حيث يظهرون عدم اهتمام بغيرهم من الأفراد الآخرين أو الظواهر أو المواقف في المجتمع بصفة عامة.

السؤال السادس: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير الجنس؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الجنس لجميع مجالات الاستبانة. ويعزي الباحث ذلك لاقتناع أعضاء هيئة التدريس سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً بآثار عدم تنظيم العمالة الوافدة وازدياد حجمها على الجريمة، وخاصة في ظل اختلاف الجنسيات والثقافات مما يتسبب بارتفاع مستوى الجريمة وذلك حسب رأي العينة المختارة.

السؤال السابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم و حجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير العمر؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية وذلك تبعاً لمتغير "العمر"، ويعزي الباحث ذلك أن جميع الفئات العمرية على حداً سواء لاحظوا ازدياد مستوى الجريمة طردياً مع ارتفاع عدد العمالة الوافدة بغض النظر عن فئتهم العمرية.

كما أظهرت وجود فروق في مجال "**مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة" تبعاً لمتغير العمر، وكانت الفروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 25 سنة)**.

ويعزي الباحث ذلك أن الفئة العمرية التي (أقل من 25 سنة) ليس لديها اطلاع كافي بمدى الخبرات والمؤهلات والقوى العاملة التي تمتلكها سلطنة عُمان وبهذا تشكل الفروق لديهم بمدى الحاجة للعمالة الوافدة.

كما أظهرت النتائج وجود فروق في مجال معدلات الجريمة في سلطنة عمان" تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت الفروق لصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ)، ويعزي الباحث ذلك إن الأفراد الذين يحملون رتبة (أستاذ) كانوا أكثر إطلاعاً على معدلات الجريمة، في ضوء خبرتهم في معدلات الجريمة وعلاقتها بالعمالة الوافدة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية يعود لمتغير الخبرة؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مجال أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني تبعاً لمتغير "الخبرة"، ووجود فروق في زيادة معدلات الجريمة لصالح أصحاب الخبرة التي تحمل أكثر من 15 سنة، حيث تكون لديهم اطلاع أكثر من غيرهم في معدلات الجريمة.

ملخص النتائج:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي والإجابة عن أسئلة الدراسة، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لحجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية.
2. عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير الجنس لجميع مجالات الاستبانة.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "العمر" لجميع مجالات

الاستبانة ما عدا المجال الرابع "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة"، وكانت الفروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 25 سنة).

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "الرتبة الأكاديمية" لجميع مجالات الاستبانة ما عدا المجال الثاني " معدلات الجريمة في سلطنة عُمان وكانت الفروق لصالح الرتبة الأكاديمية (أستاذ).
5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حجم ارتكاب الجرائم وحجم العمالة الوافدة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العُمانية تبعاً لمتغير "الخبرة" لجميع مجالات الاستبانة ما عدا المجال الرابع "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة". وكانت الفروق لصالح الخبرة (أكثر من 15 سنة).

3.4 **التوصيات**:

1. تأهيل وتدريب وتعليم كادر وطني قادر على العمل في الوظائف الهامة، الإدارية والفنية الهامة، ذات العائد المادي والقيادي، والتأهيل والتدريب في اتجاهات العامة للتنمية في البلاد في مجالات الطرق والمطارات والموانئ والسياحة وغيرها، وتأهيل العُمانيين للعمل فيها.
2. تقييم واقع العمالة الحالية، وخاصة العمالة الوافدة، وتشديد الرقابة على المنشآت والمواقع المختلفة التي تكثر فيها هذه العمالة، مما يتطلب تضافر جميع المؤسسات المختصة والجهود، من أجل إخلاء البلاد من جميع العمالة غير الشرعية.
3. في حالة ضرورة والاحتياج للعمالة الوافدة في مجالات معينة من التنمية، فإنه من الضروري التنويع في جنسيات العمالة التي تجلب من الخارج، دون التركيز على جنسيات معينة، وكذلك ضرورة التقليل من الجنسيات التي تكثر منها المخالفات القانونية والجرائم.

4. التقليل من استقدام العمالة غير المسلمة، والتعويض عنهم باستقدام العمالة المسلمة مع الانتقاء والاختيار للعناصر الجيدة وتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لتقديم برامج تثقيفية الهدف منها تعليم الوافدين بثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه مع تحديد المسموح به والممنوع من الممارسات.
5. التنسيق بين قطاعات العمل المختلفة والجامعات ومراكز التدريب المهني في السلطنة لتأهيل كادر يغطي احتياجات هذه القطاعات من العمالة العُمانية (من الكوادر البشرية العُمانية للعمل فيها بدلاً من العمالة الوافدة.

قائمة المراجع

أ. **المراجع باللغة العربية:**

إتحاد الغرف الخليجية.(2008). **العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وسياسة مواجهة سلبياتها**، متوفر عبر: http://www.fgccc.org/index.php/post/38.

الإحصائية الجرمية لشرطة عُمان السلطانية (2001– 2002 م)، وزارة الداخلية.

بـــورنــــــي، نسيـــم.(2012).**الدور التربوي للمؤسسات العقابية وعلاقته بإعادة تأهيل المساجين**.Sciences humaines, 24.

تقرير الوضع السكاني في سلطنة عمان.(2000-2005). **وزارة الاقتصاد الوطني**، كانون الأول، ديسمبر.2006، (www.tamkeen-jo.org).

الثقفي، سلطان.(2000). الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والامنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى العاملة الوطنية في القطاع الأهلي، **الإدارة العامة، المجلد الأربعون، العدد الثالث، ص 535-573.**

الجزيم ، عبدالعزيز. (1991م). **التخطيط لمواجهة مشكله إسهام العمالة الوافـــدة في تهريب المواد المخدرة**، رسالة ماجستير غير منشوره ،أكاديميـــة نـــايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الجنحي، علي.(2002). **التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة الوافدة**، ورقة عمل ندوة الى ندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية: الرياض.

الحسن، إحسان.(2001). **علم الإجرام**، دار المنارة النشر: بغداد، ص266. طبعة 1.

ديتو، محمد.(2007). **العمالة بين الخصوصية الظاهرة وضرورة التوصل إلى إطار لفهم مشترك**، صحيفة الوسط: البحرين، العدد 1644.

الربحي.(2014). العمال الوافدون إلى عُمان تجاوزوا 44 في المئة من عدد السكان، **مجلة الحياة. العدد** 14. ص25-28. عمان، مسقط.

الزعبي، أحمد محمد، (2008)، **أسس علم النفس الجنائي**، دار زهـــران للنشـــر والتوزيع، عمان، الأردن.

الزهراني، عوض. (1433هـ). **دور الأساليب التنظيمية في الحد من تخلف الوافدين**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الزومان، عثمان، (2000م). **أنماط الجريمة لدي العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية** ،رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الزيدي، خالد.(2014). **أوضاع العمالة الوافدة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي بمنطقة الخليج العربي عموما والسلطنة بشكل خاص**، تقرير حكومي يحذر : 63% من الجناة المسجلين بشرطة عُمان السلطانية هم "الوافدون".

السلطان. عبدالله.(1998). **العمالة الأجنبية والأمن**، المحاضرة السابعة. الموسم الثقافي الأول، العدد الأول، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

السلطان، عبد الله.(2014). **تعزيز الموقف التنافسي للعمانيين في سوق العمل من خلال تدوير وسوم توظيف العمالة الوافدة الى القطاع الخاص**. دراسة ميدانية. المملكة العربية السعودية: الرياض.

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

السيد، أحمد.(2012). **نظرية لومبروزو**. كلية الحقوق، جامعة المنصورة، قسم القانون الجنائي.

الشاذلي، فتوح (2002) **علم الإجرام العام**، ط1، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

الطويرشي، نعيم.(2010). **العمالة وعلاقاتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي**. دراسة ميدانية في السجن العام: جدة.

الطياش، صالح (2002م). **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، دراسة إحصائية وميدانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطياش، صالح.(1989). **العمالة الآسيوية والجريمة في المملكة السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض.

العامري، صالح.(2008). **التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات دراسة تحليلية**. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: الأردن.

العتيبي، محمد.(2005). **دور العمالة الوافدة وآثارها السلبية**، متوفر عبر الموقع الالكتروني: faculty,ksu.edu.sa/19199/DocLib2.

العتيبي، ناصر بن هليل (2001). **جرائم العمالة الوافدة في المجتمـــع الســـعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عثامنة، الزعبي.(2008). **الآثار الاقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة**، دراسات العلوم الإدارية، 35 (2)، 280 - 305.

العيسى، إبراهيم.(2006).الجريمة تعريفها وأنواعها. **المجلة الاقتصادية، العدد** 4508. ص25. عُمان، مسقط.

غانم. عبد الغني، عبد الله.(2011). **مستقبل الأحداث من ضحايا العنف الأسري**: التحـــول من الجنوح إلى الإجرام، مؤشراته، أنواعه علاقته بأنواع العنف الأسري الذي تعرض له الحدث.

غربي محمد.(2002). الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها. **مجلة الفكر. العدد العاشر**.

غنيم، محمد.(2008). **دراسة "أمنية91"% من جرائم العمالة الوافدة في الرياض ومكة والمدينة وجازان وغالبية الجناة "أميّون" ومهنهم لا يحتاجها المجتمع**، صحيفة الرياض. العدد 14559.

الغيلاني، عبد الله (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي: الإمارات العربية المتحدة.

الغيلاني، عبد الله. (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القــومي للخلــيج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي- الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة، نوفمبر، 2008.

الغيلاني، عبد الله.(2013).**التركيبة السكانية والعمالة في سلطنة عمان**. سلطنة عُمان المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

القهوجي، علي عبد القادر (2002). **أصول علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

المراشدة، خلود.(2002). **العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية: الأردن.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.(2013). **الكتاب السنوي الإحصائي** 2012- 2013: عُمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان. 2010-2013م.

المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات .(2015). **إستراتيجية تنمية الموارد البشرية لسلطنة عمان**.

المشهداني، بان.(2013). العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، **مجلة الاقتصادي الخليجي. العدد** 24.

المشهداني، علي حسين (2013). **العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي – التحديات والحلول**- مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

المطوع، أحمد (2007). **المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات**، دار البشائر للطباعة والنشر، دبي.

المطوع، أحمد. (2012). **المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دول الخليج**، دار البشائر للطباعة والنشر، دبي.

المطوع، أحمد.(2003). **المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات**، دار البشائر للطباعة والنشر: الإمارات.

ابن منظور، محمد بن مكرم (1990). **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت.

نجم، خالد (2007). **أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي" دراسة ميدانية على ضباط شرطة مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نشأت، حسن.(2006). **علم الأنثروبولوجيا الجنائي**، دار الطبع بلا، بغداد.

الوريكات، عايد عواد، (2008)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد، (2008)، **مبادئ علم الإجرام**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

وزارة الداخلية.(2007). **الكتاب الإحصائي السنوي، المملكة العربية السعودية**، الثالث والثلاثون لعامي 2006-2007.

وطفة، علي أسعد. (2007). **العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (344)، السنة (30)، ص 70-73.

الوهيبي، رشيد.(2009). **نموذج مقترح لمعالجة مشكلات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة دراسة تطبيقية على القطاعين الحكومي والخاص بسلطنة عمان**، رسالة دكتوراه. جامعة عين شمس: مصر.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

Al-Faris. Khamael, (2015),**The Historical Background of the relationship between Foreign Nationals and Crime: A Case Study of Irish Criminality in the UK**, Plymouth University ,England, UK.

Andrew, Beauchamp, and Chan Stacey.(2014). "The Minimum Wage and Crime." **The BE Journal of Economic Analysis & Policy** 14.3.

Baker. Scott R. ,(2013), **Effects of Immigrant Legalization on Crime in the 1986 Immigration Reform and Control Act**, Economics Department , Stanford University , USA.

Bell. Brian & Machin. Stephan ,(2010**)," Crime and Immigration : Evidence From Larger Immigrant Waves in the UK**", Center for Economic Performance , London School of Economics, UK.

Bianchi. Milo, Buonanno. Paolo & Pinotti Paolo, (2010**)," Do Immigrants Cause Crime?",** Journal of the European Economic Association, Italy.

Davis, John B.(2006) "The Distribution of Property Crime and Police Arrest Rates" **Western Criminology Review**, Vol. 7 No. 3 , PP 7-26.

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (2004) **Criminology, Theory, Research And Policy**, Wadsworth Publishing Co.. California, USA.

Jaitman. Laura & Machin. Stephan , (2013), **Crime and Immigration : New Evidences from England and Wales",** IZA Journal of migration,2:19, London ,UK.

Miles. Thomas J. & Cox. Adam B.,(2014), "**Does Immigration Enforcement Reduce Crime? Evidence from "Secure Communities""**, Forthcoming Journal of Law & Economics, Columbia.

Sellin , T (2005) **Culture , Conflict And Crime , In Traub** S, & C. Little (1975),(eds), Theories of Deviance, Itasca, III: F.E Publishers, Inc.

Shaw, C.R. and H.D. Mckay (1942) , **Juvenile Delinquency and Urban Areas**, Chicago: University Of Chicago Press.

الملاحق

الملحق (أ)

استبانة الدراسة بعد تحكيمها

بسم الله الرحمن الرحيم

سيقوم الباحث بدراسة ميدانية بعنوان: **(تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العُمانية)**، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على رسالة الماجستير في علم الاجتماع ، لهذا تم بناء الاستبانة التي بين يديكم، راجياً التكرم بالإجابة عليها بكل جدية وموضوعية، علماً بأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وستعامل إجاباتكم بكامل السرية.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،،،

الطالب: عبد الحميد سالم الدوحاني

القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية

1. **النوع الاجتماعي:** ☐ ذكر ☐ أنثى
2. **العمر:** ☐ أقل من 25 ☐ 26-35 ☐ 36- 45 ☐ أكثر من 45
3. **الرتبة الاكاديمية:** ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐ أستاذ ☐ مدرس
4. **الخبرة:** ☐ أقل من 5 ☐ من 5- 10 ☐ من 11-15 ☐ أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (×) في المربع الذي يوافق اختياركم :

الرقم	العبارة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة جدا	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
ما حجم العمالة الوافدة في سلطنة عُمان للفترة 2010-2015م.						
1	سلطنة عُمان تعاني من ازدياد حجم العمالة الوافدة.					
2	لا يوجد مبرر لزيادة حجم العمالة في المجتمع العُماني.					
3	العمالة الوافدة في سلطنة عُمان اكبر من الحجم المطلوب.					
4	تغطي العمالة الوافدة معظم قطاعات العمل في السلطنة.					
5	لا يوجد إجراءات حكومية لتقليل حجم العمالة في سلطنة عمان.					
6	لا يوجد مبررات واضحة في إجراءات استقدام العمالة الوافدة.					
ما معدلات الجريمة في سلطنة عُمان للفترة 2010-2015م						
1	يوجد معدلات كبيرة من الجريمة في سلطنة عمان.					
2	تعاني سلطنة عُمان من ازدياد مستمر في معدلات الجريمة.					
3	لا توجد عقوبات كافية تمنع من ارتكاب الجرائم في سلطنة عمان.					
4	انتشرت الجريمة بشكل واضح في المجتمع العُماني.					
5	أصبحت السرقة سلوك يتم ارتكابه بشكل واضح في المجتمع العُماني.					
6	هناك جرائم كثيرة لا تفصح الحكومة عنها لعدم التسبب في نشر الفوضى في المجتمع العُماني.					
7	تعاني السلطنة من عدم استقرار أمني في المرحلة الحالية.					
8	جرائم القتل في ازدياد في المجتمع العُماني.					
9	جرائم السطو والسلب أصبحت ظاهرة منتشرة في السلطنة.					
10	هناك جرائم يتم ارتكابها ولا تستطيع الحكومة التعرف على مرتكبيها.					
11	انتشرت جرائم غريبة على المجتمع في سلطنة عُمان (مثل اغتصاب القصر، والقتل من اجل المال).					

					ما أثر العمالة الوافدة على ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني للفترة 2010-2015م.	
					العمالة الوافدة أحد الأسباب الرئيسة وراء ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع العُماني.	1
					تنتشر الجريمة بشكل أكبر في الأماكن التي يعمل بها الوافدين.	2
					العمالة الوفدة في سلطنة عُمان تزيد من حجم الجريمة المنظمة.	3
					العقوبات الرادعة للجريمة لا تمنع الوافدين من ارتكاب الجرائم.	4
					تنتشر الجريمة في أوساط العمالة الوافدة أكثر من السكان المحليين.	5
					يعاني المجتمع العُماني من زيادة حجم الجريمة نتيجة زيادة حجم العمالة الوافدة.	6
					العمالة الوافدة لا تشكل مشكلة بالنسبة للجريمة في المجتمع العُماني.	7
					الاجراءات المتبعة في استقدام العمالة الوافدة كفيلة بعدم ارتكاب اي جريمة داخل السلطنة.	8
					العمالة الوافدة لا تسبب الفوضى الأمنية في السلطنة.	9

3. برأيك، ما مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات التالية:

كبيرة	متوسطة	قليلة	القطاع التعليمي والأكاديمي
كبيرة	متوسطة	قليلة	الزراعي
كبيرة	متوسطة	قليلة	القطاع الصناعي
كبيرة	متوسطة	قليلة	القطاع الخدمي
كبيرة	متوسطة	قليلة	القطاع الصحي
كبيرة	متوسطة	قليلة	القطاع التجاري
كبيرة	متوسطة	قليلة	قطاع الانشاءات والمباني
كبيرة	متوسطة	قليلة	أخرى..... أذكرها

4. برأيك، ما هي درجة ارتكاب الجرائم التالية من قبل العمالة الوافدة؟

السرقة	قليلة	متوسطة	كبيرة
القتل	قليلة	متوسطة	كبيرة
الشجار والضرب والاقتتال	قليلة	متوسطة	كبيرة
التعدي على الحقوق المدنية للأخرين	قليلة	متوسطة	كبيرة
التعدي على الأملاك الخاصة	قليلة	متوسطة	كبيرة
الدهس المتعمد	قليلة	متوسطة	كبيرة
السطو المسلح	قليلة	متوسطة	كبيرة
التزوير	قليلة	متوسطة	كبيرة
انتحال الشخصيات	قليلة	متوسطة	كبيرة
الزنا والاغتصاب	قليلة	متوسطة	كبيرة
النهب والسلب	قليلة	متوسطة	كبيرة
أخرى أذكرها	قليلة	متوسطة	كبيرة

ملحق (ب)

أسماء المحكمين

أسماء السادة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة	التخصص
1	أ.د. عباطة التوايهة	مؤتة	علم نفس
2	أ.د. محمد محمود بني يونس	مؤتة	علم نفس
3	أ.د. فؤاد طلافحة	مؤتة	أساليب تدريس
4	د. سليم القيسي	السلطان قابوس	علم اجتماع
5	د. محمد بن عبدالله العسيري	نزوى	علم النفس

المعلومات الشخصية:

الاسم عبد الحميد سالم الدوحاني

الكلية: **العلوم الاجتماعية**

التخصص: **علم جريمه**

الدرجة العلمية: **ماجستير**

السنه: 2015

هاتف: 0096898484444

البريد الالكتروني:aldouhani92@hotmail.com